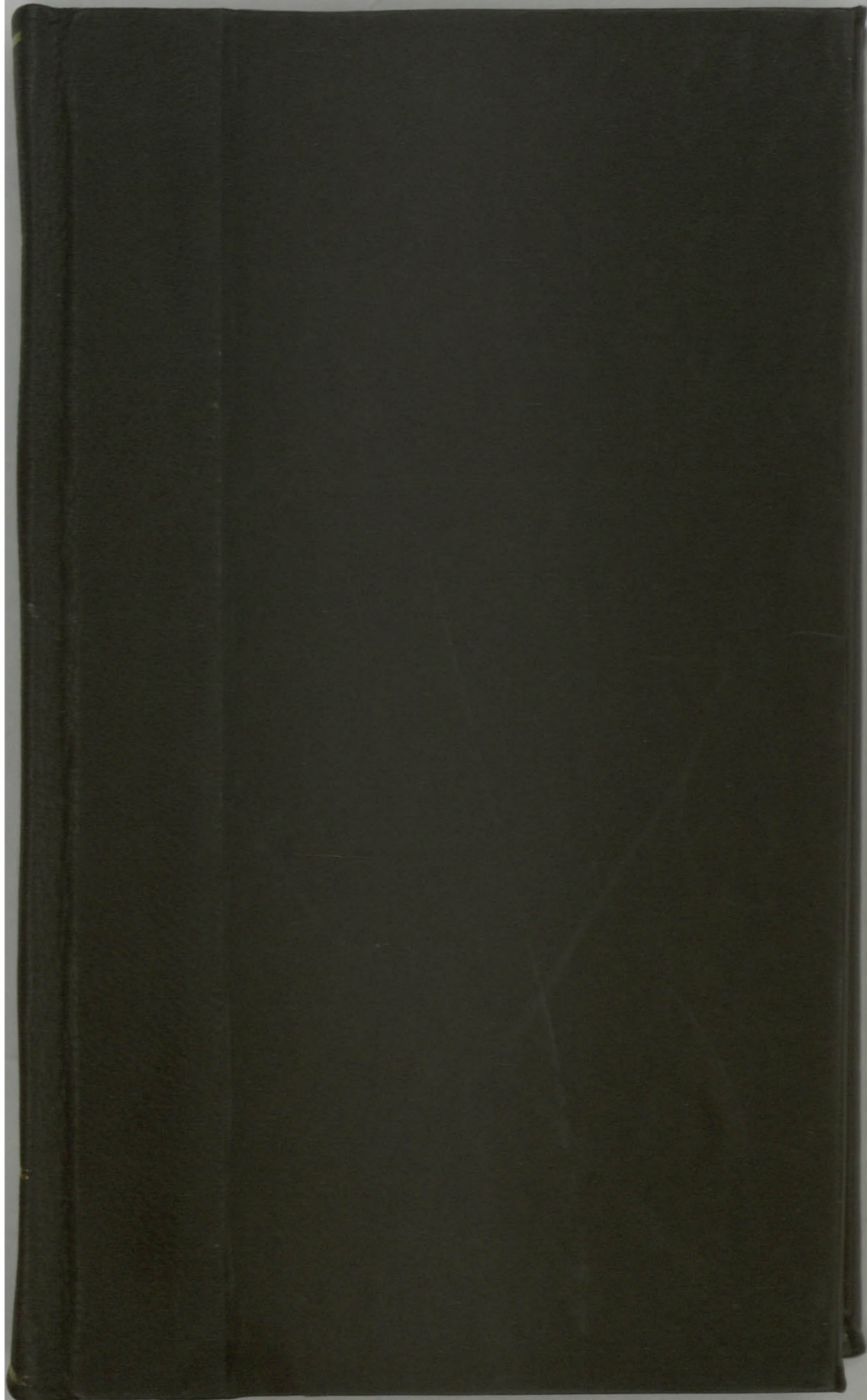
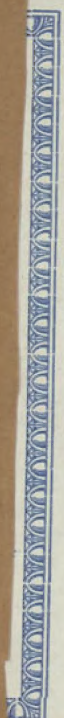
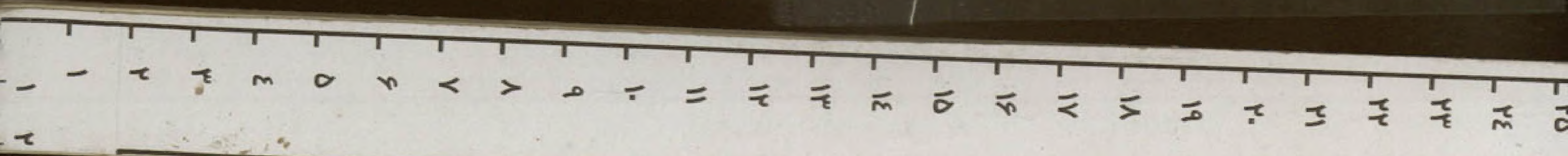

کتابخانه خصوصی
تأسیس ۱۳۵۸





دیوان کلیم





بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

احسن كلمة يبتدا بها الكلام وخير خبر يختتم به المرام
حمدك اللهم على جزيل الانعام والصلوة والسلام على
على سيد الانام محمد وآله البررة الكرام سيما ابن عمه على
الذى نصبه علما للاسلام ورفعه لكسر الاصنام و
حازم اعناق النواصب في الليالي والايام وواضع علم النحو
لحفظ الكلام وبعد فهذه الفوائد الصمدية في علم العربية

العربية حوت من هذا الفن ما نفعه اعم ومعرفته للمبتدين اهم وتضمنت فوائد جليلة في قوانين الاعراب
وفوائد لم يطلع عليها الا اولوا الالباب وضعتها للاخ
الاعز عبد الصمد جعله الله من العلماء العاملين
ونفعه بها وجميع المؤمنين وتشتمل على خمسة حدائق

الحديقة الاولى فيما اردت تقديمه علم النحو قوانين
في الفاظ العرب من حيث الاعراب والبناء وفائدته
حفظ اللسان عن الخطاء في المقال وموضوعه الكلمة والكلام فالكلمة لفظ موضوع مفرد
وهى اسم وفعل وحرف والكلام لفظ مفيد بالاسناد
ولا يتأتى الا في اسمين او فعل واسم الاسم
كلمة معناها مستقل غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة
ويختص بالجر والنداء والتثنية والجمع والفعل

كلمة معناها مستقل مقترن باحدها ويختص بقد ولم وا

والحرف كلمة معناها غير مستقل ولا مقترن ويعرف

بعدم قبول شيء من خواص اخويه تقسيم الاسم

ان وضع لذات كاسم عين كزيد او حدث كاسم

معنى كضرب او المنسوب اليه حدث فاسم مشتق

كضارب والباقي وضع لشيء بعينه فمعرفة كزيد

والرجل وذا والذي وهو والمضاف الى احدها معنى

والمعرف بالنداء والا فنكرة والباقي وجد فيه علامة

التأنيث اولو تقديرا كقدر ونار فمؤنث والا

فمذكر والمؤنث ان كان له فرج فحقيقي والا

فلفظي تقسيم آخر الفعل ان اقترن بزمان سابق

فماض ويختص بلحوق احدى التاءات

الاربع او بزمان مستقبل او حال وضعا فمضارع

فمضارع ويختص بالسين ولم واحدى زوائد انيت

او بالحال فقط وضعا فامر ويعرف بفهم الامر منه مع

قبوله نون التاكيد تبصرة الماضي مبني على الفتح الا

اذا كان آخره الفا او اتصل به ضمير رفع متحرك او

واو والمضارع ان اتصل به نون اناث متحرك

كيضربن بني على السكون او نون تاكيد مباشرة

كيضربن فعلى الفتح والا فمرفوع ان تجرد عن ناصب

او جازم والا فمنصوب او مجزوم وفعل الامر مبني على

ما يجزم به مضارعه فائدة الاعراب اثر يجلبه العامل

في آخر الكلمة لفظا او تقديرا وانواعه اربعة رفع ونصب

وجر وجزم فالاولان يوجدان في الاسم والفعل

والثالث يختص بالاسم والرابع بالفعل و

البناء كيفية في آخر الكلمة لا يجلبها عامل وانواعه

ضم وكسر وفتح وسكون فالآخر لان يوجد ان في الاسم
والفعل والحرف نحو حيث وامس ومنذ ولام الجر و
الاخيران يوجدان في الكلمة الثلاث نحو اين وقام
وسوف وكم وقم وهل توضيح علايم الرفع اربع
الضمة والالف والواو والنون فالضمة في الاسم المفرد
والجمع المكسر والجمع المؤنث السالم والمضارع والالف
في المثنى وهو ما دل على اثنين واغنى عن متعاطفين
وملحقاته وهي كلا وكلتا مضافين الى المضمر واثنان
واثنتان والواو في جمع المذكر السالم وملحقاته وهي
اولو وعشرون وبابه وفي الاسماء الستة وهي ابوه واخوه
وحموها وفوه وهنوه وذو مال مفردة مكبرة مضافة
الى غير الياء والنون في المضارع المتصل به ضمير رفع
المثنى او جمع او المخاطبة نحو يفعلان وتفعلان ويفعلون

ويفعلون وتفعلان وتفعلين وعلائم النصب
خمس والفتحة والالف والياء والكسرة وحذف
النون فالفتحة في الاسم المفرد والجمع المكسر والمضارع
والالف في الاسماء الستة والياء في المثنى والجمع وملحقا
تهما والكسرة في الجمع المؤنث السالم وحذف النون
في الافعال الخمسة تبصرة وعلائم الجر ثلث الكسرة
والياء والفتحة فالكسرة في الاسم المفرد والجمع المكسر
المنصرف والجمع المؤنث السالم والياء في الاسماء الستة
والمثنى والجمع والفتحة في غير المنصرف وعلامة
الجزم السكون والحذف فالسكون في المضارع
صحيحا والحذف فيه معتلا وفي الافعال الخمسة
فائدة يقدر الاعراب في سبعة مواضع كما هو المشهور
فمطلقا في الاسم المقصور كموسى والمضاف

اما ياء المتكلم كغلامي والمضارع المتصل به نون التاكيد غير
مباشرة كيضربانّ ورفعه وجره تقديرا في المنقوص كقاضٍ
رفعا وجرا ونصبا في المضارع المعتل بالالف
كيخشى ورفعا في المضارع المعتل بالواو والياء كيدعو
ويرمي وفي جمع المذكر السالم المضاف الى الياء لفظا
كمسلميّ الحديقة الثانية فيما يتعلق بالاسماء الاسم
ان اشبه الحرف فمبنيّ والا فمعرب والمعربات انواع
الاول الفاعل وهو ما اسند اليه العامل فيه قائما
به وهو ظاهر ومضمر فالضمير ظاهر المضمر بارز ومستتر و
والاستتار يجب في الفعل في ستة مواضع فعل الامر
للواحد المذكر والمضارع المبدوّ بتاء خطاب
للواحد او بالهمزة او بالنون والفعل الاستثنائي
وفعلا التعجب والحق بذلك نحو زيد قام او يقوم ومايظهر

ومايظهر في بعض هذه المواضع كاقوم انا فتاكيد للفاعل
كقمت انا وهو تبصرة وتلازم الفعل علامة التانيث
ان كان فاعله ظاهرا حقيقي التانيث كقامت
هند او ضميرا متصلا كهند قامت والشمس طلعت
ولك الخيار مع الظاهر اللفظي كطلعت او طلع الشمس
ويترجح ذكرها مع الفصل بغير الا نحو دخلت او دخل الدار
هند وتركها مع الفصل بها نحو ما قام الا هند والاصل تقدمه
على المفعول ويجب ذلك اذا خيف اللبس
او كان ضميرا متصلا على الفعل والمفعول متاخرا
عن الفعل ويمتنع اذا اتصل به ضمير المفعول
او اتصل المفعول بالفعل وهو غير متصل به و
ما وقع منهما بعد الا او معناها وجب تاخيره الثاني
نائب الفاعل وهو المفعول القائم مقامه وصيغته

فقط فعل او يفعل ولا يقع الا من باب علمت ولا ثالث

باب اعلمت ولا مفعول له ولا معه ويتعين المفعول

به ان لم يكن له فالجميع سواء الثالث والرابع

المبتدأ والخبر فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل

اللفظية مسندا اليه او الصفة بعد نفي او استفهام

رافعة لظاهر او في حكمه فان طابقت مفردا فوجهان

كزيد قائم واقائم الزيدان وما قائم الزيدان او زيد

ونحو كل رجل وضيعته وضربي زيدا قائما واكثر شربي

السويق ملتوتا ولولا علي لهلك عمر ولعمرك

لاقومن كذا ولا يكون نكرة الا مع الفائدة والخبر

هو المجرد المسند به وهو اما مشتق وجامد فالمشتق

وجوبا غير الرافع لظاهر متحمل لضميره فيطابقه دائما بخلاف

غيره نحو الكلمة لفظ وهند قائم ابوها فائدة

المجهول بثبوته شيء عندك مع في اعتقاد المتكلم

المتكلم كحل فوجه يا خبر وذلك الشيء المعلوم كحل

مبتدأ ويتقدم ولا يعدل عن ذلك في الغالب فيقال

وتعدد الخبر وتجويز الفصل بوسط الخبر وفيما سوى

الا واخر لتقدمها عليها وفيما عدا ليس وذا

ان يكون تامة ومايتصرف منها يعمل عملها مستلتان

فعلت فعل يفعل ولا يعفول ثالث من باب علمت ولا ثالث

باب اعلمت ولا مفعول له ولا معه وهين المفعول

... فان الكلمة ... فاطمة سواء الثالث والثاني ...

وجوعين الرافع لظاهر متحمل لضمير فيعلم القيد داخل ما يلي

غيره نحو الكلمة لفظ وهند قائم ابوها فائدة

المجهول بثبوته شئ عندك مع في اعتقاد المتكلم

المتكلم يجعل خبرا ويجعل ذلك الشئ المعلوم يجعل

مبتدأ ويقدم ولا يعدل عن ذلك في الغالب فيقال

لمن عرف زيدا باسمه وشخصه ولم يعرف انه اخوه زيد

اخوك ولمن يعرف ان له اخا ولم يعرف اسمه اخوك

زيد فالمبتدأ هو المقدم في الصورتين فصل يدخل

على المبتدأ والخبر افعال وحروف فيجعل المبتدأ اسما

لها والخبر خبرا لها وتسمى النواسخ وهي خمسة انواع

الاول الافعال الناقصة والمشهور منها كان وصار

واصبح وامسى واضحى وظل وبات وليس وما زال

وما برح وما انفك وما فتئ وما دام وحكمها رفع الاسم

ونصب الخبر ويجوز في الكل توسط الخبر وفيما سوى ليس

الا ما دام تقديمه عليها وفيما عدا فتئ وليس وزال

ان يكون تامة وما يتصرف منها يعمل عملها مثلا كان

ويختص كان بجواز حذف نون مضارعها المجزوم بالسكون
نحو ولم أك بغيا بشرط عدم اتصاله بضمير ولا بساكن
ومن ثم لم يجز في نحو لم تكنه ولم يكن الله ليغفر لهم
الثاني وكذلك في نحو الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا
فخير وإن شرا فشر أربعة أوجه نصب الأول ورفع
الثاني ورفعهما ونصبهما وعكس الأول والأول
أقوى والأخير أضعف والمتوسطان الثاني الحروف
المشبهة بالفعل وهي إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ وليت
ولعلّ وعملها عكس عمل كان ولا يتقدم أحد معموليها
عليها مطلقا ولا خبرها على اسمها إلا إذا كان
ظرفا أو جارا ومجرورا نحو إن في ذلك لعبرة و
[illegible] ما صدر فتكسر نحو إنما زيد قائم والمصدر أن
حل محل أن فتحت همزتها وإلا كسرت

[illegible] ... وترى [illegible]

وقد يحذف مع معموله أي عامل خبر كان وهو كان وأخواتها لأنه لا يحذف من هذه
الأفعال إلا كان وإنما اختصت بهذا الحذف لأن الكثرة الحسنى لها في
استعمالها في مثل الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر
وهو شرطي مستقلا أي في مثل هذه الصورة وهي أن تجيء بعد إن اسم خبر فاء
وبعده اسم [illegible] وجه نصب الأول ورفع الثاني إن خيرا فخير أي إن
كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير فالمحذوف ههنا ثلاثة كان مع اسمه
الأول ومبتدأ في الثاني وهو أقوى ونصبهما إن خيرا فخيرا معناه أي
إن كان عملهم خيرا فكان جزاؤهم خيرا فالمحذوف ههنا أربعة يحذف
كان مع اسمه في الموضعين فهذا متوسط بين الأقوى والأضعف
إن خير فخير أي إن كان في عملهم خير فجزاؤهم خير فالمحذوف ههنا أربعة يحذف
الكان مع الجار والمجرور في الأول والمبتدأ في الثاني فهذا متوسط
رفع الأول ونصب الثاني إن خير فخيرا أي إن كان في عملهم خير فكان جزاؤهم
خيرا فالمحذوف ههنا خمسة يحذف الكان مع الجار والمجرور في الشرط
والجزاء فهذا [illegible] يضعف لكثرة الاستعمال الأول ونصب الأ
ول ورفع الثاني وهو أقوى لقلة الحذف والثاني رفع الأول ونصب الثاني
وهو أضعف الوجوه لكثرة الحذف والثالث رفعهما والرابع نصبهما وهذا
والثاني [illegible] نصب الأول يكون المحذوف كان مع الجار والمجرور
[illegible] في الثاني المحذوف المبتدأ فقط ونصب كان مع اسمه فإذا ثبت
ذلك ثبت أن الوجه الأول أقوى وأن الوجه الثاني أضعف
لكونه مخالفا [illegible] للأول في جزئيه والأخيران المتوسطان
الأول في أحد جزئيها فقط [illegible]

كسرت وان جاز الامران جاز الامران نحو اولم
يكفهم انا انزلنا وقال اني عبد الله واول قولي
اني احمد الله والمعطوف على اسمها هذه الاحرف
منصوب وتخفف ان وان ولكن وكان زر فوعه بشرط
معنى الخبر الثالث ما ولا المشبهتان بليس في اعمال
عملها بشرط بقاء النفي وتاخر الخبر ويشترط في ما عدم
زيادة ان وفي لا تنكير معموليها فان لحقتها التاء
اختصت بالاحيان وكثر حذف اسمها نحو ولات حين
مناص الرابع لا النافية للجنس وتعمل عمل ان بشرط عدم
دخول الجار عليها واسمها ان كان مضافا
او شبيها به نصب والا بني على ما ينصب به نحو لا رجل
او رجلين في الدار ويشترط تنكيره ومباشرتها فان
عرف او فصل اهملت وكررت نحو لا زيد في الدار

ولا السيء ولا الذ الدار رجل ولا امرأة بالبصرة وذلك نحو

لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه الاول فتحهما على الا

صل الثاني رفعهما بالابتداء او على الاعمال كليس

الثالث فتح الاول ورفع الثاني بالعطف على المحل

او اعمال الثانية كليس الرابع عكس الثالث

على اعمال الاول كليس او الغائها الخامس

فتح الاول ونصب الثاني بالعطف على اللفظ

القسم الخامس افعال المقاربة وهي كاد وكرب

واوشك لدنو الخبر وعسى للرجاء وانشا وطفق للشروع

وتعمل عمل كان واخبارها جملة مبدوءة بمضارع

وتغلب الاوليان تجرده عن ان نحو وما كادوا

يفعلون وفي الاوليين اقترانه بها

وحكم ان مع الاخرين ممتنعة نحو طفق زيد

وفي شرح لا حول ولا قوة يجوز خمسة اوجه فتحهما اي لا حول ولا قوة الا بالله على الاصل من ان يكون لا في كل منهما النفي الجنس ولا قوة الا بالله معطوف على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله محذوف خبر الجنس الاصل وبسقت ... خبر الجملة الثانية ... رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جبر ... قراءة ... فيهما ... الثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلانه لنفي الجنس واما رفع الثاني فهو معطوف على محل الاول ... بالابتداء عطف مفرد على مفرد ان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر ... الرابع رفع الاول وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله ... ليس ... ضعف ... جميع لنفي الجنس لعطف الجملة اي لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا ... الخامس فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا لنفي الجنس واما نصب الثاني فهو زيدة ...

الاخير وهو خمسة الاول المفعول به وهو الفضلة

الواقعة عليه الفعل والاصل تأخيره عنه وقد يتقدم

جوازا لافادة الحصر نحو زيدا ضربت ووجوبا للزوم ...

النفع والثاني يعطف على الاول فيكون منصوبا على العفوا ل
الثانية حركة حركت للاعراب ويجوز ان يقدر له خبر واحد
وان يقدر لكل منهما خبر حتى يصح

ويعمل في الاولين تجرده عن ان نحو عساه د
والفعلون وفي الاولين اخره ساكن عن
ان يعمل في الآخرين ممتنعة كتلحق زيدا

تلحق زيدا يكتب وعسى وانشاء وكرب ملازمة
للماضي وجاء يكاد ويوشك ويلحق تتمت ويختص
عسى واوشك باستغنائهما عن الخبر كذلك
عسى ان يقوم زيد واذا قلت زيد عسى ان يقوم
فلك الوجهان اعني الحاق الضمير زيد كما بعده اخبرا
وتفريغها عنه فيما بعدها اسم مغن عن الخبر ويظهر
اثر ذلك في التانيث والتثنية والجمع فيقال
فعلى الاول تقول هند عست ان تقوم والزيدان
عسيا ان يقوما والزيدون عسوا ان يقوموا
وعلى الثاني عسى في الجميع الثاني تامة منصوبا
لاغير وهو على الاول المفعول به وهو الفضلة
الواقعة عليه الفعل والاصل تاخره عنه وقد يتقدم
لجواز الافادة الفعل نحو زيدا ضربت ووجوبا للمزدوجة

... من المنصوب والفعل اللازم
بتقدير حرف جر وهو قياسي مع أنّ وأنْ
نحو أوعجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم وعجبت
أنّ زيدا قائم وسماعي في غير ذلك نحو ذهبت ...

القدر كومن رأيت الثاني المفعول المطلق وهو
مصدر الذي يؤكد عامله أو يبيّن نوعه أو عدده كـ
ضربته ضربا أو ضرب الأمير أو ضربتين والمؤكد
مفرد دائما في النوعي خلاف ويحذف عامله
سماعا في نحو سقيا ورعيا وخيبة في نحو فشدّوا
الوثاق فإما منًّا بعد وإما فداء وله عليّ ألف
درهم اعترافا وزيد قائم حقا وما أنت إلا سيرا
وإنما أنت سيرا وزيد سير سيرا ومررت
فإذا له صوت صوت حمار ولبيك وسعديك
... الثالث المفعول له وهو المنصوب
بفعل فُعل لتحصيله أو حصوله كضربته تأديبا
وقعدت عن الحرب جبنا ويشترط كونه مصدرا
متحدا بعامله وقتا وفاعلا ومن ثم جاء باللام
في نحو والأرض وضعها للأنام ونحو تهيأت للسفر

القدر نحو ضربت الثاني المفعول المطلق وهو

[illegible] فعل فعل لتحصيله او حصوله نحو ضربته تأديبا

وقعدت عن الحرب جبنا ويشترط كونه مصدرا

متحدا بعامله وقتا وفاعلا ومن ثم جيء باللام

في نحو والارض وضعها للانام ونحو تهيأت للسفر

وتهيأت للسفر وجئتك لمجيئك وبابي الرابع المفعول معه

وهو المذكور بعد الواو المعية لمصاحبة معمول ولا يتقدم على

عامله ونحو سرت وزيدا او جئت انا وزيدا او العطف في

الاولين قبيح وفي الاخير سائغ وفي نحو ضربت زيدا او عمرا

واجب الخامس المفعول فيه وهو اسم زمان او مكان

مبهم او بعد [illegible] منصوب بفعل فعل فيه نحو

جئت يوم الجمعة وصليت خلف زيد وسرت عشرين

يوما او عشرين فرسخا واما في نحو دخلت الدار فمفعول به

على الاصح السادس المنصوب بنزع الخافض

وهو الاسم الفرع او المأول المنصوب بالفعل اللازم

بتقدير حرف جر وهو قياسي مع ان وان

نحو او عجبتم ان جاءكم ذكر من ربكم وعلمت

ان زيدا قائم وسماعي في غير ذلك نحو ذهبت

السابع الحال وهي المبيّنة للهيئة نحو ... تنكيرها والاغلب كونها منتقلة مشتقة ومقارنة لعاملها وقد تكون ثابتة وجامدة ومقدرة والاصل ان تأخر عن صاحبها ويجب ان كان صاحبها مجرورا ويمتنع ان كان مجرورا نكرة محضة ويجب تقديمها على العامل ان كان اسم الاستفهام نحو كيف جاء زيد ولا تجيء عن المضاف اليه الا اذا صح قيامه مقام المضاف نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا او كان المضاف بعضه نحو ... او عاملا في الحال نحو اعجبني ذهابك مسرعا

الثامن التمييز وهو النكرة الرافعة للابهام المستقر عن ذات او نسبة ويفترق عن الحال بانه ... جموده وعدم تجيئه جملة وعدم ... جواز تقدمه على عامله

كما على عامله فان كان مشتقا احتمل الحال فالاول عن مقدار غالبا والخفض قليل عن غيره فيهما فالخفض كثير فالثاني عن نسبة في جملة او نحوها او اضافة نحو كل زيد نفسا وخاتم حديدا ... الاسم ... شيئا ... او ... فارسا ... المثنى ... الثالث ... النسبة ... شبه ... مجرورا ومجرورا الآخر وهو اثنان الاول المضاف اليه وهو ما نسب اليه شيء بواسطة حرف جر مقدرا مرادا ويمتنع اضافة المضمرات واسماء الاشارة واسماء الاستفهام واسماء الشرط والموصولات سوى اي في الثلاثة وبعض الاسماء يجب اضافتها اما الى الجملة وهو اذ وحيث واذا والى المفرد الظاهر والمضمر وهو كلا وكلتا وعند ولدى وسوى

او للظاهر فقط وهو الواو ووراء ... او للمضمر فقط وهو
وحده ولبيك واخواته تلمين ويجب تجريد المضاف من
التنوين ونون المثنى والجمع وملحقاتهما فان كانت
الاضافة الى معمولها فلفظية ولا تفيد الا تخفيفا والا
فمعنوية وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا
مع النكرة والمضاف اليه فيهما ان كان
جنس المضاف فهي بمعنى من او ظرفا له فبمعنى
في او غيرهما فبمعنى اللام وقد يكتسب [illegible] المضاف
فالمذكر من المضاف اليه المؤنث تأنيثه
او بالعكس بشرط جواز الاستغناء عنه بالمضاف اليه
كقوله ~~وتشرق بالقول الذي قد اذعته~~
~~كما شرقت صدر~~ القناة من الدم وقوله انارة العقل مكسوف

انارة العقل مكسوف بطوع الهوى ومن ثم امتنع
قامت غلام هند الثاني المجرور بالحرف وهو ما نسب
اليه شيء بواسطة حرف جر ملفوظة والمشهور من حروف
الجر اربعة عشر سبعة منها تجر الظاهر والمضمر وهي من
والى وعن وعلى وفي والباء واللام وسبعة منها
تجر الظاهر فقط وهي مذ ومنذ وتختصان
بالزمان ورب وتختص بالنكرة والتاء وتختص
باسم الله تعالى وحتى والكاف والواو ولا تختص بظاهر
معين الرابع ما يرد منصوبا وغير منصوب وهو انواعه
الاول المستثنى وهو المذكور بعد الا واخواتها
[illegible] نسبة اليه سابقة
ولو حكما فان كان داخلا فمتصل والا فمنقطع
فالمستثنى بالا ان يذكر معه المستثنى منه

بحسب العوامل ويسمّى مفرّغا والكلام فيه غير موجب
غالبا وإن ذكر فإن كان الكلام موجبا نصب
وإلا فإن كان متصلا فالأحسن اتباعه على
اللفظ نحو ما فعلوه إلا قليل وإن تعذّر حمل على المحل
نحو لا إله إلا الله وإن كان منقطعا فالحجازيون
يوجبون النصب والتميميون يجوّزون
الإتباع نحو ما جاءني القوم إلا حمار والمستثنى
بخلا وعدا وحاشا ينصب مع فعليتها ويجرّ مع
حرفيتها وبليس ولا يكون منصوب أبدا
بالخبرية واسمها مستتر وجوبا وبما خلا وما عدا
فهو منصوب وبغير وسوى مجرور بالإضافة ويعرب
غير بما يستحقه المستثنى بإلا وسوى كغير عند قوم
وظرف عند آخرين الثاني المشتغل عنه العامل

المشتغل

عنه العامل إذا اشتغل عامل عن اسم مقدّم بنصب
ضميره أو متعلقه كان لذلك الاسم خمس حالات
فيجب نصبه بعامل مقدّر يفسّره المشتغل إذا تلى
ما لا يتلوه إلا الفعل كأدوات التحضيض نحو هلّا زيدا
ضربته وكلمات الشرطية نحو إن زيدا لقيته فأكرمه فيجب
رفعه بالابتداء إذا تلى ما لا يتلوه إلا الاسم كإذا الفجائية
نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو أو فصل بينه وبين
المشتغل ما له الصدر نحو زيد هل رأيته ويترجّح نصبه إذا
تلى مظانّ الفعل نحو أزيدا ضربته أو حصل بنصبه
تناسب جملتين في العطف على
نحو قام زيد وعمرا أكرمته أو كان المشتغل
فعل طلب نحو زيدا اضربه ويتساوى الأمران
إذا لم تفت المناسبة في العطف على التقديرين

نحو زيد قام وعمرا اكرمته فان رفعته فالعطف على الا
الاسمية او نصبته فعلى الفعلية ويترجح الرفع فيها عداه الى
الاولوية عدم التقدير نحو زيد ضربته الثالث المنادى
وهو المدعو بيا او هيا او اي او وا مع لا لبعيد او لم بلا لا لقرب مع
القرب وهي مطلق ويشترط كونه ظاهرا وبابه ضعيف
وخلوه عن اللام الا في لفظ الجلالة اسم الجنس والمندوب
والمستغاث واسم الاشارة ولفظ الجلالة مع الميم في الاغلب
فان وجدت لزم الحذف تفصيل المفرد المعرفة والنكرة
المقصودة يبنيان على ما يرفعان به نحو يا زيد ويا رجلان
بالاعراب والمضاف وشبهه وغير المقصود تنصب نحو يا عبد الله
ويا طالعا جبلا ويا رجلا والمستغاث يخفض بلام
مفتوحة وتقع لا لغيها واللام نحو يا لزيد ويا زيداه والعلم المفرد
الموصوف بابن او ابنة مضافا الى علم آخر يختار فتحه

نحت رفع نحو يا زيد بن عمرو والمنون ضرورة يجوز رفعه
ونصبه نحو سلام الله يا مطر عليها والمكرر المضاف
يجوز ضمه ونصبه كتيم الاول في نحو يا تيم تيم عدي
لا ابا لكم لا يلقينكم في سوأة عمر وتنصرة وتوابعه المضاف
تنصب مطلقا اما المفردة فتوابع المعرب
تعرب باعرابه وتوابع المبني على ما يرفع به من التاكيد
والنعت والعطف البيان ترفع حملا على لفظه وتنصب
على محله والبدل كالمستقل مطلقا اما المعطوف
المعطوف فان كان مع ال فالخليل يختار رفعه
ويونس نصبه والمبرد ان كان كالخليل وكالحليل
والا فكيونس والا كل يبدل وتوابع ما يقدر
ضمه كالمقل والمبني قبل النداء كتوابع المضموم لفظا
فترفع للبناء المقدر على اللفظ وتنصب للمنصب

المقدر على الكل الثالث مميز اسماء العدد فمميز الثلاثة الى
العشرة مجرور مجموع ومميز ما بين العشرة والمائة منصوب
مفرد ومميز المائة والالف وتثنيتهما وجمعه مجرور مفرد وقد يضع
مع المائة ويحصل العدد اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة
والالفان يذكران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث
ولا يجي معهما المعدود بل يقال ... لكن نحو سخرها
عليهم سبع ليال وثمانية ايام فتقيم وتقول احد
عشر واثنا عشر في المذكر احدى عشرة واثنتا عشرة في
المؤنث ثلاثة عشر الى تسعة عشر في المذكر ثلاث عشرة
الى تسع عشرة في المؤنث ويستوي بان في العشرين
واخواتها ثم تعطف فتقول احد وعشرون رجلا
احدى وعشرون امرأة اثنان وعشرون رجلا اثنتان
وعشرون امرأة وهكذا الى تسع وتسعين امرأة الى

وتسعين امرأة المبنيات منها المضمر وهو ما وضع لمتكلم
او مخاطب او غائب سبق ذكره ولو حكما فان استقل
فمنفصل والا فمتصل المتصل مرفوع ومنصوب ومجرور
والمنفصل غير مجرور فهذه خمسة ولا يسوغ المنفصل
الا لتعذر المتصل ودخلت في باب سلنيه وشبهها با
بالخيار ومسئلة قد يتقدم الجملة ضمير غائب مفسر بها
تسمى ضمير الشأن وقيس تأنيثه ان كان المؤنث
فيها عمدة وقد يستتر ولا يعمل فيه الا الابتداء او نواسخه
ولا يثنى ولا يجمع ولا يفسر بمفرد ولا يتبع نحو هو الامير
راكب وهي هند كريمة وانه الامير راكب وكان الناس
صنفان فائدة يدخل المحققين عود الضمير الى المتأخر
لفظا ورتبة في خمسة مواضع اذا كان مرفوعا باول
المتنازعين ... وعلى التالي نحو اكرمني ...

وابرزت ايزيد ... اوكان فاعلا في باب
نعم مفسرا بتمييز نحو نعم رجلا زيد او بدلا منه الظاهر نحو ضربته زيدا
او مجرورا برب على ضعف نحو ربه رجلا او كان اللاتي ل
والقصد كما مر ومنها اسماء الاشارة وهي ما وضع لمشار اليه
فللمفرد المذكر ذا وللمثنى ذان رفع الحالة وذين
منصوبه ومجروره وان هذان لساحران شاذ وللمؤنث
تا وذي وته وذه وتي وته ولمثناه تان رفعا وتين نصبا
وجرا ولجمعهما اولا مدا وقصرا وقد يلحقها التنبيه ويلحقها
كاف الخطاب بلا لام المتوسط ومعه البعيد الاشارة
المثنى والجمع عنده من مده وقصره ... التثنية وضمها
الموصول وهو حرف واسم فالحرفي كل حرف اول مع صلته
بالمصدر والمشهور خمسة ان وان وما وكي ولو نحو
اولم يكفهم انا انزلنا وان تصوموا خير لكم بما نسوا

بعضهم بما نسوا يوم الحساب لكيلا يكون على المؤمنين
حرج ويود احدهم لو يعمر والاسمي ما افتقر الى صلة وعايد الموصول
وهو الذي للمذكر والتي للمؤنث واللذان واللتان
للمثنى بالالف ان كان مرفوع المحل وبالياء ان
كان منصوبه او مجروره والالا والذين مطلقا لجمع
المذكر واللاتي واللواتي لجمع المؤنث ومن وما وال
واي واية وذو الطائية وذا بعد ما ومن الاستفهامية مبهمتين بين
المذكر والمؤنث مشتركا اذا قلت ماذا صنعت ومن ذا
رأيت فذا موصولة وما ومن مبتدان والجواب
رفع وذلك الفاء وما فهما مفعولان وتركيبهما معهما
بجعل اي شيء او اي شخص فالكل مفعول والجواب
على التقدير بن نصب وقس عليها ذا احرص ومن
ذا قام الان الجواب رفع مطلقا ومنها المركب

وهو ما ركب من لفظين ليس بينهما نسبة فان تضمن
الثاني حرفا بنيا كخمسة عشر ونحو حادي عشر واخواتها
الا اثني عشر وذكر اذ الاول منهما معرب على الاصح والا
اعرب الثاني كبعلبك ان لم يكن قبل التركيب مبنيا
كسيبويه التوابع كل فرع نعرب باعراب سابقه من
جهة واحدة وهي خمسة الاول النعت وهو ما دل على معنى
في متبوعه مطلقا والاغلب اشتقاقه وهو اما لحال موصوفه
فيتبعه اعرابا وتعريفا وتنكيرا وافرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا او لحال متعلقه فيتبعه في الثلاثة
الاول وكالفعل في البواقي فان رفع ضمير الموصوف فموافق
ايضا نحو جاءتني امرأة كريمة الاب ورجلان كريما الاب
ورجال كرام الاب والا فكالفعل نحو جاءني رجل حسنة
جاريته او عالية او عال داره ولقيت امرأتين حسنا

ا ابواهما حسنا عبيدهما او قائما او قائمة في الدار جاريتهما
الثاني المعطوف بالحرف وهو تابع بواسطة الواو والفاء
وثم وحتى واو وام ولا وبل ولا ولكن نحو جاءني زيد و
عمرو ونحو جمعناكم والاولين وقد يعطف الفعل على اسم مشابه
له وبالعكس ولا يحسن العطف على المرفوع المتصل بارزا
او مستترا الا مع الفصل بالمنفصل او فاصل ما او توسط
لا بين العاطف والمعطوف نحو جئت انا وزيد وزيد خلفهما
ونحو ما اشركنا ولا آباؤنا ثمة ولا يعطف على
المعطوف على ضمير مجرور نحو مررت بك وبزيد ولا يعطف على
معمول عاملين مختلفين على المشهور واما في نحو في الدار
زيد والحجرة عمرو والثالث التاكيد وهو تابع يفيد تقرير
متبوعه او شمول الحكم لافراده وهو اما لفظي هو اللفظ
المكرر او معنوي بالفاظ النفس والعين ويطابقان

المؤكد في غير التثنية وفيهما كلاهما نحو جاءني زيد نفسه
والزيدان انفسهما وكلا وكلتا للمثنى وكل واجمع واخواته
لغيره من ذي اجزاء يصح افتراقها ولو حكما نحو
اشتريت العبد كله ويتصل بضميره مطابق للمؤكد ويتبع
كل باجمع واخواته يطابقه مستقلا ولا يؤكد النكرة الا
مع الفائدة ومن ثم امتنع رأيت رجلا نفسه وجاز اشتريت
عبدا كله واذا اكد المرفوع المتصل بارز او مستتر بالنفس
والعين فيجب قبله المنفصل نحو قوموا انتم انفسكم وقس
عليه التابع الرابع البدل وهو التابع المقصود بما
نسب الى متبوعه وهو بدل الكل من الكل والبعض
من الكل والاشتمال وهو الذي اشتمل عليه المبدل
منه بحيث يتشوق السامع الى ذكره نحو يسئلونك
عن الشهر الحرام قتال فيه والبدل المباين وهو ان تذكر

وهو ان تذكر للمبالغة ثم تعقبه ببدل اعلى كقولك حبيبي قمر شمس
ان تقع من الفصحاء او لتدارك الغلط فبدل غلط نحو جاء زيد
الفرس ولا يقع من فصيح وهذا ينبه لا يبدل الظاهر من المضمر
بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا قال بعض
المحققين لا يبدل المضمر من مثله ولا من الظاهر
وما مثل به لذلك مصنوع على العرب وقيل اذا قلت
زيد اياه تأكيد لفظي انتهى عطف البيان
وهو تابع يشبه الصفة في توضيح متبوعه نحو جاءني زيد
اخوك ويتبعه في اربعة من عشرة كالنعت ويفترق
من البدل في نحو قام اخوك زيد لان المبدل
منه مستغنى عنه وهنا لا بد منه وفي نحو يا زيد الحارث
وانا الضارب الرجل زيد لان البدل في نية
تكرار العامل ونحو يا الحارث وانا الضارب زيد ممتنعان

الاسماء المشبهة بالافعال وهي ايضا ثمانية الاول المصدر
وهو اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل ويعمل عمل فعله
مطلقا الا اذا كان مفعولا مطلقا الا اذا كان بدلا
عن الفعل فيجوز حينئذ ولا يجوز ان يضاف الى فاعله ولا
يتقدم معموله عليه واعماله مع اللام ضعيف كقوله ضعيف
النكاية اعداءه الثاني والثالث اسم الفاعل واسم المفعول
فاسم الفاعل ما دل على حدث وفاعله على معنى الحدوث
فان كان صلة لال يعمل مطلقا والا فشرطه كونه للحال
والاستقبال واعتماده على نفي او استفهام او مخبر عنه
او موصوف او ذي حال ولا يعمل بمعنى الماضي خلافا للكسائي
ونحو باسط ذراعيه حكاية حال واسم المفعول
ما دل ~~[illegible]~~ على حدث ومفعوله على معنى
الحدوث وهو كالفاعل وشرطه كشرطه الرابع الصفة المشبهة

الصفة المشبهة وهي ما دل على حدث وفاعله على معنى
الثبوت ويفترق عن اسم الفاعل بصوغها من
اللازم دون المتعدي بكسر وضعف وبعدم جواز كونها
صلة لال وبعملها من غير شرط زمان وبنفي تقدم
معمولها عليها وبعدم جريانها على المضارع مسندة ولمعمولها
ست حالات لانها ترفع بالفاعلية والنصب على
التشبيه بالمفعولية ان كان معرفة والتمييز ان كان
نكرة وظرفا والجر بالاضافة وهي مع كل من هذه الثلاثة
اما باللام او لا والمعمول مع كل من الستة اما مضاف
او باللام او مجرد صارت ثمانية عشر قسما فالممتنع
الحسن وجهه والحسن وجه وتختلف في حسن
وجهه اما البواقي فالاحسن ذو الضمير الواحد وهي تسعة
والحسن ذو الضميرين وهو اثنان والقبيح الخالي وهو اربعة

الخامس اسم التفضيل وهو ما دل على موصوف بز
بزيادة على غيره وهو افعل للمذكر وفعلى للمؤنث
ولا يبنى الا من ثلاثي تام متصرف قابل للتفضيل
من ا غير مقصود فيه افعل لغير التفضيل فلا يبنى من نحو
دحرج وصار ونعم ومات ولا من عور وخضر وحمق اعور
واخضر واحمق لغيره فان قصد التفضيل فيها يتوصل باشد
ونحوه واحمق من هبنقة شاذ واشذ منه ابيض من
اللبن نادر ثمه ويستعمل بمن او بال او مضافا
فالاول مفرد مذكر دائما نحو هندان والزيدون افضل
من عمرو وقد يحذف من نحو الله اكبر والثاني ا
يطابق موصوفه ولا يجامع من نحو هندان الفضليا
والزيدان الافضلان والثالث ان قصد تفضيل
تفضيله على من اضيف اليه وجب كونه منهم وجازت

منهم وجازت المطابقة وعدمها نحو الزيدان اعلم الناس
واعلمهم ومنه هذا يمتنع يوسف احسن اخوته وان قصد
تفضيله مطلقا فمفرد مذكر مطلقا نحو يوسف احسن اخوته وا
والزيدان احسن اخوتهما اي احسن الناس من بينهم
فيعرفه ويرفع الضمير المستتر اتفاقا ولا ينصب المفعول
اجماعا ورفعه للظاهر قليل نحو رأيت رجلا احسن
في عينه الكحل منه في عين زيد لانه بمعنى الفعل
خاتمة موانع صرف الاسم تسع عجمة وجمع وتانيث
وعدل ومعرفة وزيادتا فعلان ثم تركيب كذلك
وزن الفعل التاسع الصفة فتتبين منها يمتنع ما
الصرف بهذا بواحدة ثابت فقالوا الضعف فالعجمة
تمنع الصرف العلم العجمي العلمية اللغة شرطا زيادته
على ثلثة كابراهيم ولا اثر تحرك الاوسط عنده لكثرة ابلغ

ويمنع صرف وزن مفاعل ومفاعيل كدراهم ودنانير
بالنيابة عن العلتين والحق به فعالج بلا اصل وسراويل
للتشبيه والتأنيث ان كان بالالف كحبلى وحمراء ناب
عن العلتين والا منع صرف العلم حتما ان كان بالتاء
كطلحة او زائدا على الثلاثة كزينب او محرك الاوسط كسقر
او اعجميا كجور وماه فلا يمنع صرف هند خلافا للزجاج والعدل
يمنع صرف الصفة المعدولة عن اصلها كثلاث ورباع و
آخر في مررت بنسوة اخر اذ القياس بنسوة آخر لان
اسم التفضيل المجرد عن اللام والاضافة مفرد مذكر دائما
ويقدر العدل في عمر فانه سمع غير منصرف وليس فيه سوى العلمية
كزحل وجمع بتقدير زاحل وعامر والتعريف يشترط تأثيره
في منع الصرف العلمية والالف والنون يمنع صرف
العلم كعمران والوصف الغير القابل للتاء كسكران فعريان

فعريان منصرف وندمان ممتنع والتركيب المزجي يمنع
صرف العلم كبعلبك ووزن الفعل بشرط الاختصاص
بالفعل او تصديره بزيادة من زوائده ويمنع صرف
العلم كشمر والوصف الغير القابل للتاء كافضل فيعمل منصرف
لوجود يعملة والصفة يمتنع صرف الموازن الفعل بشرط
كونها الاصل فيه وعدم قبول التاء فاربع في مررت
بنسوة اربع منصرف بوجهين ويجيء الباب بكسر
مع اللام والاضافة والضرورة الحديقة الثالثة فيما
يتعلق بالافعال وينقسم المضارع بالاعراب فيه
فيرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم وينتصب باربعة
احرف لن وهي كيه نفي المستقبل وكي ومعناها حرف لم
السببية ان وهي حرف مصدري والتي بعد العلم
ليست ناصبة وفي التي بعد الظن وجهان واذن

وفي الطلب والجزاء منصوب بان مقدرة مباشرة مقصود بها الا
الاستقبال نحو اذن اكرمك لمن قال ازورك وجوز
الفصل بالقسم وبعد الواو والفاء وجهان تكميل كي
لو ينصب بان مقدرة جوازا بعد الحروف العاطفة على
اسم صريح نحو للبس عباءة وتقر عيني وبعد لام كي اذا لم
يقترن بلا نحو اسلمت لادخل الجنة ووجوبا بعد جحد لام
الجحود وهي المسبوقة بكون منفي نحو وما كان الله ليعذبهم
واو بمعنى الا او الى نحو لالزمنك او تعطيني حقي وفاء السببية
وواو المعية المسبوقتين بنفي او طلب نحو زرني فا
كرمك ولا تاكل السمك وتشرب اللبن وحتى
بمعنى الى وكي اذا اريد الاستقبال نحو اسير
حتى تغرب الشمس واسلمت حتى ادخل الجنة فان
اردت الحال كانت حرف ابتداء فصل والجوازم

والجوازم نوعان فالاول ما يجزم فعلا واحدا وهو اربعة
احرف اللام ولا الطلبيتان نحو لينفق ولا تشرك بالله
ولم ولما يشتركان في النفي والقلب للمضي والمتصل بالحال
اداة الشرط الا ان لم تقدم اذا ويجوز انقطاع نفيها نحو
لم يكن ثم كان وتختص لما بجواز حذف مجزومها نحو
قاربت المدينة ولما ويكون منفيها متوقعا غالبا كقولك ولما يركب
الامير المتوقع ركوبه والثاني ما يجزم فعلين وهو ان
واذما ومن وما ومتى واي وايان واين وحيثما وانى
حرفان وفاقا والبواقي اسماء على الاشهر وكل منها يقتضي
شرطا وجزاء فعليين او مضارعين او مختلفين
فان كانا مضارعين او الاول فقط وجب جزمه وان
كان الثاني وحده فالوجهان ولكل جواب يمتنع جعله
شرطا فالفاء الا ان يكون جملة اسمية

او لفظه او انت خير او فعلا جامدا او ماضيا مقرونا بقد نحو ان
تقم فانا اقوم او فاكرمني او فلن اقوم او فقد قمت مثله
ويجزم بعد الطلب بان مقدرة مع قصد السببية نحو زرني
اكرمك ولا تكفر تدخل الجنة ومن ثم امتنع لا تكفر تدخل
النار بالجزم لنقض المعنى فصل افعال المدح والذم
افعال وضعت لانشاء مدح او ذم فمنها نعم وبئس وساء
وكل منهما يرفع فاعلا معرفا باللام او مضافا الى المعرف
بها او ضميرا مستترا مفسرا بتمييز ثم يذكر المخصوص مطابقا
للفاعل ويجعل مبتدأ مقدم الخبر او خبر محذوف المبتدأ نحو
نعم المرأة هند وبئس ساء الرجل الهندات او ساء
رجلا زيد ومنها حبذا ولا حبذا وحبذا كنعم وبئس الا ان فاعله
ذا مطلقا وبعده المخصوص لكن ان كان قبله او بعده
تمييز او حال مطابقة نحو حبذا الزيدان راكبين وحبذا

وحبذا زيد راكبا وحبذا امرأة زيد فصل فعلا التعجب فعلان
وضعا لانشاء التعجب وهما ما افعله وافعل به ولا يبنيان الا
مما يبنى منه اسم التفضيل ويتوصل الى الفاقد
بالشدة او الكثرة ونحوها ولا يتصرف فيهما بتقديم غيره وما بعده و
نكرة عنده اي شيء وما بعدها خبرها او موصولة
وما بعدها صلتها فالخبر محذوف خلاف وما بعد الباء فاعل
عند سيبويه والباء زائدة ومفعول عند الاخفش
والباء للتعدية او زائدة فصل افعال القلوب
افعال تدخل على الاسمية لبيان ما نشأت عنه
من ظن او يقين فتنصب المبتدأ والخبر مفعو
لين ولا يجوز حذف احدهما وحده وهي وجد والفى
وتبين وعلم نحو انهم الفوا اباءهم ضالين وجعل وزعم
لظن نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا وقال

للظاهرين والغائب المتنبق نحو انهم يرونه بعيداً ونراه
قريباً وحق وخال وحسب بين والغالب فيهما الظن
نحو حسبت زيداً قائماً مسئلة اذا توسطت بين ا
المبتدا والخبر او تأخرت جاز ابطال عملها لفظا ومحلا و
ويسمى الالغاء نحو زيد علمت قائم وزيد قائم علمت واذا
دخلت على الاستفهام والنفي او اللام او القسم وجب
ابطال عملها لفظا فقط ويسمى التعليق نحو لنعلم
اي الحزبين احصى وعلمت لزيد قائم خاتمة
اذا تنازع عاملان ظاهراً بعد اسم فلك اعمال ايهما شئت
الا ان البصريين يختارون الثاني لقربه وعدم
استلزام اعمال الفصل بالاجنبي والعطف على
الجملة قبل تمامها والكوفيين الاول لسبقه وعدم
الاضمار قبل الذكر واذا اعملت الثاني فان

الفاعل في المهمل موافقاً للظاهر اما المفعول فالمهمل ان
ليحتمل كان الاول والثاني نحو الا ان جميع مانع
... وليس من جنسه وجنسها مسطلعين النزيد ان منطلق
مثل كما قال بعض المحققين الحديقة الرابع في الجمل
و... وما يشبهها الجملة قول تضمن كلمتين بالاسناد
فهي اعم من الكلام عند الاكثر فان افادت باسم
فاسمية نحو زيد قائم وان تصدرت بفعل وان زيد قائم اذ لا
غيره بالحرف او بفعل فعلية كقام زيد وهل قام زيد وزيداً
اضربه ويا عبد الله وان احد من المشركين استجارك
لان مقدرة كالمذكور ثم ان وقعت خبراً فصغرى او كان خبر
المبتدا فيها جملة فكبرى نحو زيد قام ابوه فقام ابوه صغرى والجمع
كلها كبرى وقد يكون صغرى وكبرى باعتبارين كما في نحو
زيد ابوه غلامه منطلق وقد لا يكون صغرى ولا كبرى كقام

زيدٌ فالجمل التي لها محل سبع الخبرية والحالية وا

والمفعول بها والمضاف اليها والواقعة جوابا لشرط

جازم والتابعة لمفرد والتابعة لجملة لها محل والتي لا محل لها

سبع ايضا المستانفة والمعترضة والتفسيرية والصلة والتي

جواب القسم والتي جواب لشرط غير جازم والتابعة لما لا محل

له تفصيل الاولى ذات المحل الخبرية وهي الواقعة خبر المبتدأ

او لاحد النواسخ ومحلها الرفع او النصب ولا بد فيها من رابط

مطابق مذكور او مقدر الا اذا اشتملت على المبتدأ او شمل

له والاشارة اليه او كانت نفس المبتدأ الثانية الحالية وشرطها ان

تكون خبرية غير مصدرة بحرف الاستقبال ولا بد من

رابط فالاسمية بالواو او بالضمير او بهما والفعلية ان كانت

مصدرة بماض مثبت بدون قد فبالضمير وحده نحو جاء زيد

يسرع او معها مع الواو نحو او جاءوكم حصرت وقد تعلمون

والا فكالاسمية ولا بد مع الماضي المثبت من قد ولو تقديرا

الثالثة الواقعة مفعولا بها وتقع محكية بالقول نحو قال اني

عبد الله ومفعولا ثانيا لباب ظن وثالثا لباب اعلم

ومعلقا عنها العامل نحو لنعلم اي الحزبين احصى وقد تنوب

عن الفاعل ويختص ذلك بباب القول نحو يقال زيد

عالم الرابعة المضاف اليها وتقع بعد ظروف الزمان نحو هذا

والسلام علي يوم ولدت واذكروا اذ انتم قليل وبعد حيث ولا

ولا يضاف الى الجمل من ظروف المكان سواها ولا تكون اضافتها

الى الفعلية الخامسة الواقعة جوابا لشرط جازم مقرونة

بالفاء او اذا الفجائية ومحلها الجزم نحو من يضلل الله فلا هادي

له وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون واما

نحو ان تقم اقم وان قمت قمت فالجزم فيه للفعل وحده

السادسة التابعة لمفرد ومحلها بحسبه نحو واتقوا يوما ترجعون

فيها الى الله وكذا اعلم بردنا الظن نحو فهم ... وبعض

السابعة التابعة لجملة لها محل وهي تابعة لها نحو زيد قام وقعد

بالعطف على الفعل وتقع بدلا بشرط كونها اوفى بتأدية المراد

نحو اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر

مسلما فصل آخر الا ولا محل له المستأنفة وهي المفتتح بها

الكلام او المنقطعة عما قبلها نحو فلا يحزنك قولهم ان العزة لله

جميعا وكذلك جملة العامل الملغى لتأخره او الملغى لتوسطه

قيل معترضة وهي المتوسطة بين الشيئين من شأنهما عدم

توسط اجنبي بينهما وتقع غالبا بين الفعل ومعموله والمبتدأ

وخبره والموصول وصلته والقسم وجوابه والموصوف وصفته الثالثة

التالية المفسرة وهي الفضلة الكاشفة عن حقيقة ما تليه نحو ان

مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب والاصح

انه لا محل لها وقيل هي بحسب ما تفسره الرابعة حلقا

صلة الموصول ويشترط كونها خبرية معلومة للمخاطب مشتملة

على ضمير مطابق للموصول الخامسة المجاب بها القسم نحو يس

والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين وحتى اجتمع شرط و

قسم اكتفي بجواب المتقدم منهما الا اذا تقدمهما ما يفتقر

الى خبر فيكتفى بجواب الشرط مطلقا السادسة المجاب بها

شرط غير جازم نحو اذا جئتك اكرمتك وفي حكمها المجاب بها شرط

جازم اذا لم يقترن بالفاء ولا باذا نحو ان لم تقم اقم السابعة

التابعة لما لا محل له نحو جاءني زيد فاكرمته وجاءني الذي زارني

واكرمته اذا لم تجعل الواو للحال بتقدير قد خاتمة في احكام

الجار والمجرور والظرف اذا وقع احدهما بعد المعرفة المحضة

فحال او بعد النكرة المحضة فصفة او غير محضة فمحتمل لهما و

ولا بد من تعلقهما بالفعل او بما فيه رائحة منه ويجب حذف

المتعلق اذا كان احدهما صفة او صلة او خبرا او حالا

وإذا كان كذلك إذ اعتمد على نفي او استفهام جاز ان يرفع
الفاعل نحو جاءني الذي في الدار ابوه وما عندي احد والنه
سلك الطريقة التي سنّ انفردت الهمزة حرف نداء
القريب والمتوسط والبعيد زعمه والتسوية وهي الداخلة على
جملة في محل المصدر نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم و
للاستفهام فيطلب بها التصور والتصديق نحو أزيد
قائم أم عمرو وأفي الدار زيد أم في السوق بخلاف هل فإنها
مختصة بالتصديق أن بالفتح والتخفيف ترد اسمية
وحرفية فالاسمية هي ضمير المخاطب كأنت وأنتما إذا زيد
حرف خطاب اتفاقا والحرفية ترد ناصبة للفعل المضارع
للمضارع ومخففة من الثقيلة ومفسرة وهي المسبوقة
المتوسطة بين جملتين اولاهما معنى القول وعدم
الدخول جار عليها وزائدة وتقع غالبا بعد لما وبين

وبين القسم ولو إن بالكسر والتخفيف ترد شرطية وإن
تقم أقم ونافية نحو إن الكافرون إلا في غرور ومخففة من
المثقلة نحو إن كل لما جميع لدينا محضرون في قراءة
التخفيف ومتى اجتمعت إن وما فالمتأخرة منهما زائدة
أن بالفتح والتشديد ترد حرف تأكيد وتؤول مع معمولها
بمصدر من لفظ خبرها إن كان مشتقا وبالكون
إن كان جامدا نحو بلغني أنك منطلق وأن هذا زيد الخ
بالكسر والتشديد ترد حرف تأكيد تنصب الاسم وترفع
الخبر وتنصبهما لغة وقد تنصب خبرها إن مقدرة فيه
خبرا وهو حرف الجواب نحو كنتم وجعل المبرد من ذلك
قوله إن هذان لساحران ورد بامتناع اللام في خبر
المبتدأ إذ ترد ظرفا للماضي فتدخل على الجملتين وقد يضاف
إليها اسم زمان نحو حينئذ ويومئذ وللمفاجأة بعد بينا وبينما

وهل اي حرف او ظرف خلاف اذا ترد ظرفا للمستقبل
متضمنا معنى الشرط غالبا وتختص بالفعلية نحو اذا
السماء انشقت مثل وان احد من المشركين وللمفاجأة
فتختص بالاسمية والخلاف فيها كالتي قبلها ام ترد للاتصال متصلة
ومنقطعة فالمتصلة هي المسبوقة بهمزة يطلب بها وبأم التعيين او
بعد همزة التسوية والاستفهام والمنقطعة ما لم تكن كذلك
اما بالفتح والتشديد حرف تفصيل غالبا
وفيها معنى الشرط للزوم الفاء وعوض عنها مهما في نحو اما
في غيرها وفيه اقوال وقد يفارق التفصيل كما هو فيه
اما بالكسر والتشديد حرف عطف على المشهور وتفيد
نحو اما شاكرا واما كفورا والابهام والشك والتخيير والاباحة
قبل المعطوف عليه بها ولا ينفك عن الواو غالبا اي
بالفتح والتشديد ترد اسم شرط نحو ايا ما تدعوا واستفهام

واستفهام نحو ايكم زادته هذه ايمانا
وصفة لنكرة دالة على الكمال نحو مررت برجل
اي رجل ووصلة لنداء ما فيه ال نحو يا ايها الانسان وموصولة
ولا تعرب من الموصولات سواها كما تقدم بل حرف
عطف وتفيد بعد الاثبات صرف الحكم عن المعطوف عليه
الى المعطوف وبعد النهي والنفي تقرير حكم الاول واثبات
ضده للثاني او نقل حكمه اليه عند بعض حاشا ترد للاستثناء
فتكون حرفا جارا او فعلا جامدا وفاعله مستتر عائد الى مصدر
الفعل المتقدم قبلها او اسم الفاعل او بعض مفهوم منه والتنزيهية
نحو حاشا لله اسم اي اسم بمعنى براءة او فعل بمعنى برئ
او اسم فعل بمعنى ابرأ خلاف حتى ترد عاطفة جارة او
او مخففة بمهملة وتختص بالظاهر عند بعض
ابتدائية فتدخل على الجمل وجارة فتختص بالظاهر خلافا للمبرد

وقد ينصب بعدها المضارع بان مقدرة لانها خلاف الكوفيين
الفاء منه روابط للجواب الممتنع جعله شرطا وتحذف في
ستة مواضع ولم يحط شبه الجواب نحو اتقاك بما تقضي فلان
ورابع ومعناها مفيدة الترتيب والتعقيب والترتيب
معنوية فالحقيقة نحو قام زيد فعمرو والذكري نحو جنة ونادى
نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي وقد لتفيد ترتيب الاشياء
على سابقها فتسمى فاء السببية نحو فتصبح الارض مخضرة وقد تختص
بما يسمى التنبيه والتفريع وقد تنبئ عن محذوف فتسمى فصيحة
منه نحو فاضرب بعصاك الحجر فانفجرت فقد منه اثنا عشر
الحبيب او حسب نحو قد لي او قدني قد اسم وحرف تقليل
مع المضارع وتحقيق مع الماضي وقد يقرب من الحال ومن
ثم الترتيب في الماضي المقدرة ومشهور قبله
فعل مع الشد وكثيرا ما يخفى بالفاء نحو قام زيد فقط

فقط وظرفي فالاستغراق الماضي مستقبلا فيهما فيختص
والجامع مستقبلا كم خبرية واستفهامية ولشبهه كان
في البناء وان فعد راي التمييز ولزوم الصدارة ويختص الخبرية
بجر التمييز المفرد او المجموع والاستفهامية بنصبه ولزوم افراده
كيف ترد شرطية فتجزم الفعلين عند الكوفيين واستفهامية
فتقع خبرا نحو كيف زيد وكيف كنت ومفعولا ثانيا نحو كيف
كنت ومفعولا نحو كيف ظننت زيدا وحالا نحو كيف
جاء زيد كم ترد شرطية فتقتضي جملتين شرطا وجزاء نحو
ابدا ويختص بالماضي والاستقبال ويعني ان شرطية وليس جازما
خلافا لبعضهم وبمعنى حيث نحو لولا النكرة ومصدرية
معنى لولا حرف شرط لربط امتناع جوابه بوجود شرطه ويختص
الاسمية ويغلب حذف الخبر نحو لولا زيد لهلك
والتسويغ فيختص بالماضي والتحضيض والعرض فيختص بالمضارع

وما دوناه في هذه الوريقات فالحمد بحبك الكريم والقوة

فانك انت السميع العليم فانا نتوسل

الملك بحبيبك بسيد المرسلين

واله خاتمة المعصومين

صلوات الله وسلامه

العليم الحليم

[illegible]

اسم الاشارة فقد حقيقي باطل	اسم الموصول فقد صوف صحيح غير معتبر	[illegible] معتبر
اسم الموصوف فقد حقيقي بالفصل	اسم الموصوف فقد الحكاية صحيح غير معتبر	اسم العلم تقدير [illegible] معتبر
اسم العلم تقدير فقد حقيقي باطل	اسم الله انما فقد انشاء صحيح غير معتبر	اسم الموصوف فقد [illegible] صحيح معتبر

ولو قال ونكالي تمر زيد بريد استفهام حكمه وبلا استفهام انكاري

فقد قلت وهل من الظرف ردوف خلاف دوف سنتا

ما كونه ان لكل نفس لما عليها حافظ وقارحه التارع ونظير ذلك

في قسمة امور ما فرد اسمية وحرفية فالاسمية فرد موصولة ونكرة

موصوفة كمررت بما معجب لك وصفة النكرة في نحو

مليح ما بحج قصير النفر و[illegible] طلبية زمانية وا ستفهامية

والاختصية [illegible] مشبهة بليس ومصدرية زمانية

وغير زمانية وصلة وكافة نحو وقت الستغنا ميتة

والفرق عن الهمزة بطلب التصديق وحده وعدم الدخل

على العاطف والشرط والاسم بعده فعل والاختصاص

بالايجاب فلا يقال هل لم تعلم كما في الهمزة كقوله الم

نشرح لك صدرك اللهم اشرح صدورنا بانوار المعرفة

ونور قلوبنا [illegible] بحقايق الطرائق واجعل ما فردة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قوله الحمد لله افتتح كتابه بعد التسمية بحمد الله تعالى اقتداء بحديث خير الانام عليه الصلاة والسلام فان قلت الابتداء مروي في كل من التسمية والتحميد فكيف التوفيق قلت الابتداء في حديث التسمية محمول على الحقيقة وفي حديث التحميد محمول على الاضافي او على العرفي كما قاله [illegible] بان [illegible] حمل [illegible] تعلق [illegible]

الذي هدانا سواء الطريق

والحمد هو الثناء [illegible] للذات الواجب المستجمع لجميع صفات الكمالات [illegible] والدلالة على هذا الاستحقاق [illegible] فحوى الكلام [illegible] ان يقال انه [illegible] حقيق بان هو مستجمع لجميع صفات الكمال [illegible] من حيث هو كذلك [illegible] قوله الذي هدانا الهداية قيل هي الدلالة الموصلة اي الايصال الى المطلوب وقيل هي مجرد اراءة الطريق الموصل الى المطلوب والفرق بين هذين المعنيين ان الاول يستلزم الوصول الى المطلوب بخلاف الثاني فان الدلالة على ما يوصل الى المطلوب ان تكون موصلة الى ما يوصل فكيف يوصل الى المطلوب والاول منقوض بقوله تعالى واما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى اذ لا يتصور الضلالة بعد الوصول الى الحق والثاني منقوض بقوله تعالى انك لا تهدي من احببت

ولكن الله يهدي من يشاء اي انك لا تهدي ... كما لا يخفى ان
الطريق هو الذي يفهم من كلام المصنف ومحاشي
الكشاف وهو ان الهداية لفظ مشترك بين المعنيين
وحينئذ يظهر اندفاع كلا التقضين ورفع
الخلاف من البين ومحصول كلام المصنف من
ذلك الحاشية ان الهداية تتعدى الى المفعول الثاني
تارة بنفسه نحو قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم وتارة
بالى نحو قوله تعالى والله يهدي من يشاء الى صراط
مستقيم وتارة باللام نحو قوله تعالى ان هذا القرآن
يهدي للتي هي اقوم فمعناها على الاستعمال الاول هو
الايصال الى المطلوب وعلى الثاني والثالث هو اراءة الطريق سواء
الطريق اي وسطه الذي يفضي سالكه الى المطلوب
البتة وهذا كناية عن الطريق المستوي والصراط
المستقيم اذ هما متلازمان وهذا مراد من فسره بالطريق

بحمد لنا ... والصلاة على ...

من فسره بالطريق المستوي والصراط المستقيم ثم
المراد به اما نفس الاحكام او خصوص ملة الاسلام او ما
لحصول الاحكام الظاهرة بالقياس الى
جميع الكتاب قوله وجعل لنا الظرف اما متعلق بجعل
واللام للانتفاع كما قيل في قوله تعالى وجعل
لكم الارض فراشا واما برفيق ويكون تقديم
معمول المضاف اليه على المضاف لكونه ظرفا فان
الظرف مما يتوسع فيه والاول اقرب لفظا

ولكن الله يهدي من يشاء اخان الشيء ... كان ...
او الطريق الذي يفهم من كلام المصنف في حاشية
الكشاف وهو ان الهداية لفظ مشترك بين معنيين
المعنيين وحينئذ يظهر اندفاع كلا النقضين ويرتفع
الخلاف من البين ومحصول كلام المصنف في تحقيق
ذلك الحاشية ان الهداية تتعدى الى المفعول الثاني
تارة بنفسه نحو قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم وتارة
باللام نحو قوله تعالى والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم

جعلنا الله ممن خص بتوفيق والصلاة على من ارسله ...

ممن خصه بالطريق المستوي والصراط المستقيم ثم
... او بغير الاموعية ... او خصوصا على ... السلام والا
... دنيا المحصول الكرامة الظاهرة بالقياس اسا
في الكتاب قوله وجعلنا الظرف اما متعلق بجعل
بجعل واللام للانتفاع كما قيل في قوله تعالى وجعل
لكم الارض فراشا واما بتوفيق ويكون تقديم
معمول المضاف اليه على المضاف لكونه ظرفا فان
الظرف مما يتوسع فيه والاول اقرب لفظا
والثاني معنى التوفيق وهو توجيه الاسباب نحو المطلوب
الخير قوله والصلوة هي بمعنى الدعاء طلب الرحمة ههنا
المشهور انه تجرد عن معنى الطلب ويراد به الرحمة مجازا
قوله من ارسل لم يصرح باسمه تعظيما وجلالا له
وتنبيها على انه فيما ذكر من الوصف بمرتبة لا يخفى
... من ... اليه واختار من بين الصفات

هدى من الابتداء حقيق بولاية الاقتداء ليلى تبين

٢

هذه بكونها مستقرة في سائر صفات الكمال تبيع
ما فيه من التصريح بكونه مرسلا فان الرسالة فوق
النبوة فان المرسل هو النبي الذي ارسل اليه
وحي وكتاب قوله هدى اما مفعول له لقوله ارسل
ارسل وح يراد بالهدى هدى النبي حتى يكون
فعلا لفاعل الفعل المعلل به او حالا من الفاعل
بل من المفعول وح في المصدر جميع اسم الفاعل
والمفعول ويقال الخلق على ذلك الحال مبالغة
[illegible] عدل هو بالهدى اسم مصدر بمعنى المفعول اي
بان يهتدى به والجملة صفة لقوله هدى او
يكم فان حالين مترادفين او متداخلين ويحتمل
الاستئناف ايضا وحسن وقس على هذا قوله
نور والجمع جملة الثانية لانه متعلق بالاقتداء انما
لا يستحق فان اقتداءنا به عليه السلام انما يليق

وعلى آله واصحابه الذين سلكوا مناهج الصدق ومنن

انما يليق بيانا به فانه كل لشانا لا روح تعلم الطرف
فقصد لقصد العلم او الاشارة الى ان ملته ملة
ناسخة لملل سائر الانبياء عم واما اذا قصد ابداؤها
ثمرة فيقال [illegible] اقتداء به حقيقة ويقال العلم اقتداء
بالنسبة الى سائر الانبياء عليهم السلام قوله
واله اصله اهل بدليل تصغيره على اهيل خص
استعماله في الاشراف حال اهل ما اعم منه وآل النبي
عترته المعصومة بل قوله وهي [illegible] المفسرون
الذين ادركوا صحبة النبي مع الايمان قوله
مناهج جمع المنهج وهو الطريق الواضح الصدق
الخبر والاعتقاد او طريق الواقع كان الواقع
المطابقة فان المطابقة من الطرفين فمن
حيث انه مطابق للواقع بالكسر يسمى صدقا
فمن حيث ان الواقع مطابق له بالفتح يسمى حقا

بالتصديق وسعدوا في معارج الحق بالتحقيق وبعد فهذا المتن

وقد يطلق الصدق والحق على نفس المطابقة والمطا
بقية ايضا قوله بالتصديق متعلق بقوله سعدوا
اي بسبب التصديق والاذعان بما جاء به
النبي عم قوله وصعدوا في معارج الحق يعني بلغوا
اقصى مراتب الحق فان الصعود على جميع المراتب
يستلزم ذلك قوله بالتحقيق ظرف لغو متعلق بصعد
وا كما مر او مستقر خبر لمبتدا محذوف اي هذا الحكم
متلبس بالتحقيق اي حق متحقق قوله وبعد هو
من الغايات وله حالات ثلثة لانها اما ان
يذكر معه المضاف اليه او لا وعلى الثاني فاما نسيا
او منويا فعلى الاولين معربة وعلى الثالث مبنية
على الضم قوله فهذا هذا الفاء اما على توهم اما او
على تقديرها في نظم الكلام وهذا اشارة الى
المرتب الحاضر في الذهن من المعاني المخصوصة

غاية تهذيب الكلام في تحرير المنطق والكلام تهذيب المتن

من المعاني المخصوصة المعبر عنها بالالفاظ المخصو
صة او نحو الالفاظ الدالة على المعاني
المخصوصة سواء كان وضع الديباجة من قبل
التصنيف او بعده اذ لا وجود للالفاظ المرتبة ولا
للمعاني ايضا في الخارج فان كانت الاشارة الى
الالفاظ فالمراد بالكلام الكلام اللفظي وان كا
نت الى المعاني فالمراد به الكلام النفسي الذي يد
ل عليه الكلام اللفظي قوله غاية تهذيب الكلام
نصب على انه اما على المبالغة نحو زيد عدل او بناء
على ان التقدير هذا الكلام مهذب غاية التهذيب
فحذف الخبر واقيم المفعول المطلق مقامه وهذا
واعرب باعرابه على طريق المجاز قوله في تحرير
المنطق والكلام بحث في بيانهما للمعاني في الالفاظ

وتقريب المرام من تقرير عقائد الاسلام تهذيبا

التحرير من الاشارة الى ان هذا البيان خال
عن الحشو عن الحشو والتطويل وتهذيب المنطق آلة قا
نونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في
الفكر والكلام هو العلم الباحث عن احوال
احوال المبدأ والمعاد على نهج قانون الاسلام
قوله وتقريب المرام بالجر عطف على التهذيب اي
هذا غاية تقريب المقصود الى الطبائع والافهام
والطرح طريقة المبالغة او التقدير هذا الكلام
مقرب غاية التقريب قوله من تقرير عقائد الا
سلام بيان للمرام والاضافة لفظية لان الاسلام
بيانية ان كان الاسلام عبارة عن نفس الا
عتقادات وان كان عبارة عن مجموع الاقرار
باللسان والتصديق بالجنان والعمل بالاركان

جعلته تبصرة لمن حاول التبصر لدى الافهام وتذكرة
لمن اراد ان يتذكر من ذوي الافهام سيما الولد الاعز الحفي

بالاركان او كان عبارة عن مجرد الاقرار
باللسان فالاضافة لامية قوله جعلته تبصرة
اي مبصرة ويحتمل التجوز في الاسناد وكذا قوله تذكرة
المجاز في الاسناد حقيقة [illegible] هذا الكتاب
قوله لدى الافهام بالكسر اي تفهيم الغير اياه او تفهيمه للغير
والاول للمتعلم والثاني للمعلم قوله من ذوي
الافهام بفتح الهمزة جمع فهم والظرف اما في موضع
الحال من فاعل يتذكر او متعلق بيتذكر بتضمين
يتضمن بتضمين معنى الاخذ او التعلم اي يتذكر اخذا
او متعلما او متعلق من ذوي الافهام فهذا الخ يحتمل
الوجهين قوله سيما اصله سي بمعنى المثل يقال هما
سيان اي مثلان واصل سيما لا سيما والا فلا
لفظ تكرر [illegible] او موصولة او موصوفة
هذا السلام ثم سيما صيغة خصوصا وفيها بعده ثلثة

الحق الحري بالاكرام من حبيب الله عليه السلام لا زال له
من التوفيق قوام ومن الله تعالى عصام وعلى الله التوكل وبه
الاعتصام القسم الاول في المنطق ومتن

اوجه قوله الحق التحقيق الحري الآتي قوله قوام
اي ما يقوم به امره قوله ومن الله تأييد اي التقوية
من الاية بمعنى القوة قوله عصام اي ما يحفظ به امره من
الذلل قوله وعلى الله قدم الظرف هنا للحصر
على وفق قوله به لرعاية التسجيع ايضا قوله التوكل هو
هو التمسك بالحق والانقطاع عن الخلق
قوله الاعتصام التثبت والتمسك القسم
الاول لما علم ضمنا في قوله في تحرير المنطق والكلام
ان كتابه على قسمين لم يحتج الى التصريح بهذا فصح
تعريف القسم الاول بلام العهد للعهد لكونه
معهودا ضمنا وهذا بخلاف المقدمة فانها لم يعلم
وجودها سابقا فلم يكن معهودة فلهذا
ذكرها وقال مقدمة قوله في المنطق ان قيل

ان قيل ليس القسم الاول الا مثل المقصد
المنطقي في توجيه الظرفية قلت يجوز ان يراد
بالقسم الاول الالفاظ والعبارات وبالمنطق
المعاني فيكون المعنى ان هذه الالفاظ في بيان
هذه المعاني ويحتمل وجوها اخر والتفصيل
ان القسم الاول عبارة عن احد معان سبعة
الالفاظ والمعاني والنقوش والمركب من الا
ثنين او الثلاثة والمنطق عبارة عن احد معان خمسة
الملكة والعلم بجميع المسائل او القدر المعتد
به الذي يحصل به الحصة العلم او نفس المسائل جميعا
او نفس القدر المعتد به فيحصل من النقش على ملاحظة
المشترك خمسة وثلاثون احتمالا
وتقديره في بعضها البيان وفي بعضها التحصيل

او الطول جدا حيث وجده العقل السليم مناسبا قوله
مقدمة اى هذه مقدمة يبين فيها امور ثلثة رسم
المنطق والحاجة اليه وموضوعه وهى ماخوذة من
مقدمة الجيش والمراد منها ههنا ان كان
الكتاب عبارة عن الالفاظ والعبارات فطائفة
من الكلام قدمت امام المقصود لارتباط المقصود
بها ونفعها فيه وان كان عبارة عن المعنى
فالمراد من المقدمة طائفة من المعانى يوجب
الاطلاع عليها بصيرة فى الشروع وتجويز الاحتمالات
فى ذلك الكتاب يستدعى جواز ما
فى المقدمة التى هى خبر لكن القوم لم يزيدوا
على الالفاظ والمعانى هذا الباب قوله العلم
هو الصورة الحاصلة من الشئ عند العقل والمص

والمصنف لم يتعرض لتعريفه اما لكفاية التصور بوجه ما
فى مقام التقسيم واما لان تعريف العلم مشهور
مستفيض واما لان العلم بديهى التصور على قول قيل
قوله ان كان اذعانا للنسبة اى اعتقادا
بالنسبة الخبرية الثبوتية كالاذعان بان زيدا
قائم او السلبية كالاعتقاد بانه ليس بقائم فقد
اختار مذهب الحكماء حيث جعل التصديق نفس الا
ذعان والحكم دون المجموع المركب منه ومن تصور
الطرفين كما زعمه الامام الرازى واختار مذهب
القدماء حيث جعل متعلق الاذعان والحكم
الذى هو جزء الاخير للقضية هو النسبة الخبرية
الثبوتية او السلبية لا وقوع النسبة الثبوتية او
التقييدية او لا وقوعها وسيشير المص الى تحقيق

في الاقتصار يقتسمان بالضرورة والاكتساب النظر معنى

اجزاء القضية في مباحث القضايا قوله الا فتصور
سواء كان ادراكا لامر واحد كتصور زيد او لامور
المتعددة بدون نسبة كتصور زيد وعمرو وبكر او مع
نسبة غير تامة لا يصح السكوت عليها كتصور غلام
زيد او تامة انشائية كتصور اضرب او خبرية مع
مداركة بادراك غير اذعاني كما في صورة التخييل
قوله وهو والشك والوهم ويقتسمان الاقسام بمعنى
القسمة حيث في الاساس اي تجميع التصور
والتصديق كلا منهما ومنع الضرورة اي الحصول بلا
نظر والاكتساب اي الحصول بالنظر فيأخذ
التصور قسما من الضرورة فيصير ضروريا وقسما من
الاكتساب فيصير كسبيا وكذا الحال في التصديق
فالمشهور كما هو مذكور في هذه العبارة صريحا هو انقسام

بالضرورة وبالضرورة والاكتساب النظري وهو ملاحظة المعقول
لتحصيل المجهول

هو انقسام الضرورة والاكتساب ويعلم انقسام
كل من التصور والتصديق الى الضروري والنظري
والكسب ضمنا وكناية وهي ابلغ واحسن من
التصريح قوله بالضرورة اشارة الى ان
هذه القضية بديهية لا تحتاج الى تجشم الاستدلال
كما ادعاه القوم وذلك لانا اذا رجعنا الى وجداننا
وجدنا ان من التصورات ما هو حاصل لنا بلا
نظر كتصور الحرارة والبرودة ومنها ما هو حاصل
لنا بالنظر والفكر كتصور حقيقة الحرارة والبرودة
حقيقة الملك والجن وكذا من التصديقات ما يحصل
بلا نظر كالتصديق بان الشمس مشرقة والنار محرقة
ومنها ما يحصل بالنظر كالتصديق بان
العالم حادث والصانع موجود قوله وهو ملاحظة

المعقول لتحصيل المجهول اى النظر توجه النفس
نحو الامر المعلوم لتحصيل امر غير معلوم و في العدول عن
لفظ المعلوم الى المعقول فوائد منها التحرز عن استعمال
اللفظ المشترك في التعريف ومنها التنبيه على ان
الفكر انما يجرى في المعقولات اى الامور الكلية الحاصلة
الى صلة في العقل دون الامور الجزئية فان الجز
ئي لا يكون كاسبا ولا مكتسبا ومنها رعاية السجع
قوله ... نون القانون لفظ يونانى او
سريانى موضوع في الاصل ... المسطر الكتابة
وفي الاصطلاح قضية كلية يتعرف منها احكام جزئيات
موضوعها كقول النحاة كل فاعل مرفوع فانه
حكم كلى يعلم منه احوال جزئيات الفاعل
قوله فيه الخطأ بدليل ان الفكر قد ينتهى الى نقيضه
اما بنحوه

اما بنحوه اما بنحوه لحدوث العالم ثم فكر اخر ينتهى اما
اما نقيضا لقدم العالم فاحد الفكرين خطأ لما
محالة والا لزم اجتماع النقيضين فلا بد من قاعدة
كلية لو روعيت لم يقع الخطأ في الفكر وهي هوا
المنطق فقد ثبت احتياج الناس الى المنطق في
... عن الخطأ في الفكر بثلث مقدمات
الاولى ان العلم اما تصور واما تصديق والثانية
ان كلا منهما اما ان يحصل بلا نظر او يحصل بالنظر
والثالثة ان النظر قد يقع فيه الخطأ فهذه المقدمات
الثلث تفيد احتياج الناس في التحرز عن الخطأ
في الفكر الى قانون وذلك هو المنطق وعلم من هذا
تعريف المنطق ايضا بانه قانون تعصم مراعاتها
الذهن عن الخطأ في الفكر ... فهيهنا علم ا

ام اذن عن الامور الثلثة التي وضعت المقدمة لبيانها
نفي الكلام في الامر الثالث وهو تحقيق ان موضوع
المنطق ماذا فاشار اليه بقوله موضوعه قوله
قانون القانون لفظ يوناني او سرياني موضوع
في الاصل لمسطر الكتابة وفي الاصطلاح قضية
كلية يتعرف منها احكام جزئيات موضوعها كقول
النحاة كل فاعل مرفوع فانه حكم كلي يعلم منه احكام جز
ئيات الفاعل قوله وموضوعه اي موضوع هذا
العلم وهو ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية والعوارض
الذاتية هي ما يعرض الشيء اما اولا وبالذات كا
التعجب اللاحق للانسان من حيث انه انسان
واما بواسطة امر مساو له كذلك الشيء كالضحك اللاحق
يعرض حقيقة للتعجب ثم ينسب الى الانسان

بالعرض

بالعرض والي غير ذلك قوله المعلوم التصوري
اعلم ان موضوع المنطق هو المعرف والحجة اما المعرف
فهو عبارة عن المعلوم التصوري ولكن
لا بحسب مطلقا بل من حيث انه يوصل الى مجهول
تصوري كالحيوان الناطق الموصل الى تصور
الانسان وان المعلوم التصوري الذي لا يوصل
الى مجهول تصوري فلا يسمى معرفا والمنطقي لا يبحث
عنه كالامور الجزئية المعلومة كزيد وعمرو واما الحجة
فعبارة عن المعلوم التصديقي لكن لا مطلقا بل
من حيث انه يوصل الى المجهول التصديقي كقولنا
العالم متغير وكل متغير حادث الموصل الى التصديق
بقولنا العالم حادث واما ما لا يوصل كقولنا
النار حارة مثلا فليس بحجة والمنطقي لا ينظر فيه

بل المنطقي يبحث عن المعرّف والحجة من حيث انهما
كيف ينبغي ان يترتبا حتى يوصلا الى المجهول التصوري
والتصديقي فبمعرفة الدلالة يعرف وتبيين المجهول التصديقي
بحجة لانها تصير بسبب اللفظية على المطلوب الية سنة
الالفاظ اللفظية فهذا من قبيل تسمية السبب باسم
المسبب قوله ودلالة اللفظ قد علمت ان نظر
المنطقي بالذات انما هو في المعرّف والحجة وهما من
قبيل المعاني لا الالفاظ الا انه لما ذكر تعريف والفائدة
والغاية والموضوع في صدد صدر كتب المنطق
ليفيد بصيرة في الشروع كذلك يجب ان يعرف مبادي
مباحث الالفاظ بعد المقدمة لتتعين على الافادة
والاستفادة وذلك بان يبين معاني الالفاظ
المصطلحة المستعملة في عبارات اهل هذا العلم

هذا العلم من المفرد والمركب والكلي والجزئي والمتوا
طي والمشكك وغيرها فالبحث عن الالفاظ من حيث
الافادة والاستفادة وهما انما يكونان بالدلالة
فلذا بدأ بذكر الدلالة وهي كون الشيء بحيث
يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول هو الدال
والثاني هو المدلول والدال ان كان لفظا
فالدلالة لفظية والا فغير لفظية وكل منهما ان كان
بسبب وضع الواضع وتعيينه الاول بازاء الثاني فهو
وضعية كدلالة لفظ زيد على ذات زيد ودلالة الدوال
الاربع على مدلولاتها وان كان بسبب اقتضاء
الطبع اقتضاء الطبع لحدوث الدال عند عروض
المدلول فطبيعية كدلالة اح اح على وجع الصدر
ودلالة حركة النبض على الحمى وان كان بسبب [illegible]

بسبب امر غير الوضع والطبع فعقلية كدلالة لفظ
دير المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ
فاقسام الدلالة ستة والمقصود بالبحث ههنا هي
الدلالة اللفظية الوضعية اذ عليه مدار الافادة والا
ستفادة وهي تنقسم الى مطابقة وتضمن والتزام لان
دلالة اللفظ بسبب وضع الواضع اما على تمام ا
لموضوع له او على جزئه او على امر خارج عنه لازم
له قوله ولا بد في الدلالة الالتزامية قوله من اللزوم
اي كون هو امر الخارج بحيث يستلزم تصور الموضوع
له بلا ذهنيا سواء كان هذا اللزوم مما يقتضيه عقلا كالبصر
بالنسبة الى العمى او عرفا كالجود بالنسبة الى الحاتم
ويلزمهما المطابقة ولو تقديرا قوله اذ لا شك ان
الدلالة الوضعية على جزء المسمى ولازمه فرع الدلالة

فرع الدلالة على المسمى وكان من شأن الدلالة على المسمى
تحققه بان يطلق ويراد به المسمى ويفهم الجزء او ا
للازم بالتبع او مقدرة كما اذا اشتهر اللفظ في
الجزء او في اللازم فالدلالة على الموضوع له وان
لم يحصل متحقق هناك بالفعل الا انها واقعة
تقديرا بمعنى ان لهذا اللفظ معنى لو قصد
من هذا اللفظ لكان دلالته عليه مطابقة واليه
هذا اشار بقوله ولو تقديرا قوله ولا عكس اذ
يجوز ان يكون معنى بسيطا لا جزء له ولا لاز
م له فيتحقق المطابقة بدون التضمن والا
لتزام وان كان له معنى مركب لا لازم له يتحقق ا
لتضمن بدون الالتزام ولو كان معنى بسيط
له لازم يتحقق الالتزام بدون التضمن فالالتزام

عمرو اقع شيء من الطرفين قوله والموضوع اي
اللفظ الموضوع ان اريد دلالة جزء منه على معناه
فهو المركب والا فهو المفرد فالمركب انما يتحقق بتحقق
بتحقق امور اربعة الاول ان يكون للفظ
جزء قوله ان يكون لمعناه جزء قوله ان لفظه على
جزء معناه قوله ان يكون هذه الدلالة مرادة فحال
فبانتفاء كل من القيود الاربعة يتحقق المفرد
فالمركب قسم واحد والمفرد اقسام اربعة الاول ما
لا جزء للفظه نحو همزة الاستفهام قوله كما لا جزء لمعناه
نحو لفظ الله قوله ما لا دلالة لجزء لفظه على جزء معناه
كزيد وعبد الله علما قوله ما يدل جزء لفظه على جزء
معناه لكن الدلالة غير مقصودة كالحيوان الناطق
علما لشخص الانسان قوله اما تام اي يصح السكوت

يصح السكوت عليه كزيد قائم قوله خبر ان احتمل
الصدق والكذب اي يكون من شأنه
ان يتصفهما بان يقال له صادق او كاذب
~~[illegible]~~ قوله وانشاء ان
لم يحتملهما قوله واما ناقص اي ان لم يصح
السكوت عليه قوله تقييدي ان كان الجزء
الثاني قيدا الاول نحو غلام زيد ورجل فاضل
وقائم في الدار قوله او غيره اي ان لم يكن
الثاني قيدا للاول نحو في الدار وخمسة عشر
قوله والا فمفرد اي وان لم يقصد بجزء منه
الدلالة على جزء المعنى قوله ان استقل في الدلالة
له على معناه بان لا يحتاج فيها الى ضم ضميمة
قوله بهيئته بان يكون بحيث كلما تحققت

[illegible] الهيئة التركيبية في مادة موضوعة متصرف
فيها فهم واحد من الازمنة الثلثة مثلا الهيئة [illegible]
ضرب اي الحاصلة المنتظمة من ثلثة حروف مفتوحة
متوالية كلما تحقق فهم الزمان الماضي لكن بشرط
ان يكون تحققها في ضمن مادة موضوعة متصرف
فيها فلا يرد النقض بنحو [illegible] وجه قوله كلمة
اصطلاح المنطقيين وفعل في عرف النحاة قوله
والاداة وان لم يستقل في الدلالة فاداة
في عرف المنطق وحرف عند النحاة قوله [illegible]
دائما مفعول مطلق لفعل محذوف اي اخر
ايضا اي رجع رجوعا وفيه اشارة الى ان
هذا التقسيم اصطلح للمطلق المفرد للاسم وفيه بحث
فانه يقتضي ان يكون الفعل [illegible] والحرف لا

والحرف اذ كان متحدي المعنى داخلين في العلم
والشخصي والكلي مع انهم لا يسمونهما بهذه
الاسامي بل تحقق في موضعه ان معنييهما
لا يتصف بالكلية والجزئية فتأمل
فيه ان اتحد اي وحد معناه

والحرف اذ كان متحدي المعنى داخلين في العلم
والشخصي والكلي مع انهم لا يسمونهما بهذه
الاسامي بل تحقق موضعه ان معنييهما لا يتصف
بالكلية والجزئية فتأمل فيه قوله ان اتحد اي
وحد معناه قوله فمع تشخصه اي جزئيته قوله وضعا
اي بحسب اصل الوضع دون الاستعمال كالمضمرات
الاشارة [illegible] سيأتي [illegible] لا يستقيم علما وههنا كلام
وهو ان المراد بالمعنى في هذا التقسيم اما الموضوع

لم يتحقق له تحققا او ما يستعمل فيه اللفظ سواء كان
وضع اللفظ له تحققا او تأويلا فيعم الاول لانه
عند الحقيقة الى زمن اقسام متكثر المعنى وعلى
الثاني يدخل نحو اسماء الاشارة على مذهب المص
متكثر المعنى ويخرج عن متحد المعنى فلا حاجة في اخرا
جها الى التقييد بقوله وضعا قوله ان تساوت
اى ان يكون صدق هذا المعنى الكلي على تلك
الافراد على السوية قوله وان تفاوتت اى بان
صدق هذا المفهوم على بعض افراده مقدما
على صدقه على بعض الآخر بالعلية او يكون صدقه
على بعض افراده اولى واتم من صدقه على
بعض الآخر وغرض الشارح من قوله ان تفاوت
بالاولية او بالاولوية مثلا ادخال التشكيك بانحصر

لان التشكيك لا ينحصر فيهما بل قد يكون بالزيادة وا
لنقصان او بالشدة والضعف قوله وان كثر
اى اللفظ ان كثر معناه المستعمل هو فيه فلا يخلو اما
ان يكون موضوعا لكل واحد من تلك المعاني
ابتداء بوضع على حدة او لا يكون كذلك والاول
فلا يخلو من انه يكون اللفظ موضوعا لواحد من
تلك المعاني اولا فالمفرد قسم من اللفظ الموضوع
ثم انه قد استعمل في معنى آخر فان اشتهر في هذا
الثاني وترك استعماله في المعنى الاول بحيث يكاد
ينسى ويهجر في الثاني وان اطلق مجردا عن القرائن
فهذا يسمى منقولا وان لم يشتهر في الثاني ولم يهجر في
الاول بل يستعمل تارة في الاول واخرى
في الثاني فان استعمل في الاول اى المعنى

حقيقة وان كان مستعملا في
اللفظ المذكور في غير
غير الموضوع له يسمى به

الموضوع له يسمى اللفظ مجازا ثم اعلم ان المنقول
المنقول لا بد له من ناقل فان كان اهل الشرع
او اهل العرف العام او اصطلاح خاص
كالنحوي مثلا فعلى الاول يسمى منقولا شرعيا وعلى
الثاني منقولا عرفيا وعلى الثالث اصطلاحيا وهذا
ودليل هذا الحصر يعرف بقوله [illegible] الثاني فقل
قوله فصل المفهوم اي ما يحصل عند العقل اعلم
ان ما يستفاد من اللفظ باعتبار انه فهم منه يسمى
يسمى مفهوما وباعتبار انه قصد منه يسمى معنى
وباعتبار ان اللفظ دال عليه يسمى مدلولا
قوله فرض صدقه والفرض ههنا بمعنى
[illegible] تجويز العقل لا التقدير صدقه على الكثيرين
من قوله [illegible] افراده [illegible]

وبعض الحيوان ليس بانسان وهو ح العموم
من وجه واما موجبة جزئية وسالبة جزئية نحو
بعض الحيوان ابيض وبعض الحيوان ليس بابيض
بابيض وبعض اللابيض ليس بحيوان وهو
ونقيضاهما كذلك اي ان نقيض المتساويين
متساويان وبيان اي كل ما صدق عليه
احد النقيضين صدق عليه نقيض الآخر
اذ لو صدق احدهما بدون الآخر لصدق مع عين
الآخر ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين فيصدقا
في عين الآخر بدون عين الاول لامتناع ا
جتماع النقيضين فيصدق وهذا رفع التساوي
بين العينين مثلا لو صدق اللاناطق على شيء
ولم يصدق عليه اللاناطق لصدق الناطق على الناطق

فيصدق اللاناطق حيث ههنا بدون الانسان
هذا خلف ونقيضاهما بالعكس اي نقيض
الاعم والاخص مطلقا اعم واخص مطلقا لكن
بعكس العينين فنقيض الاعم اخص اعم جميع ان
كل ما صدق عليه نقيض الاعم صدق عليه نقيض
الاخص وليس كل ما صدق عليه نقيض الاعم
اما الاول فلانه لو صدق نقيض الاعم على شيء
بدون نقيض الاخص لصدق مع عين الا
خص فيصدق عين الاخص بدون عين الاعم
هذا خلف مثلا لو صدق اللاحيوان على شيء
بدون اللاانسان لصدق على الانسان
ويمتنع هناك ان يصدق الحيوان والا لزم
اجتماع النقيضين فيصدق الانسان بدون الحيوان

بدون الحيوان واما الثاني فلانه بعد ما ثبت لنا
كل نقيض الاعم نقيض الاخص نقيض الاعم
لكان النقيضان متساويان فيكون نقيضاهما
هما وهما العينان ايضا متساويين كما مر وقد
كان العينان اعم واخص مطلقا هذا خلف قوله
والا فمن وجه اي وان لم يتصادقا كليا من
الجانبين ولا من جانب واحد فمن وجه كما
تباين جزئيا هو صدق كل من الكليين
بدون الاخر في الجملة فان صدقا معا ايضا
كان بينهما عموم من وجه وان لم يتصادقا معا اصلا
كان بينهما تباين كلي والتباين الجزئي يتحقق
في ضمن العموم من وجه وفي ضمن التباين الكلي
ايضا ثم ان الامرين الذين بينهما عموم من وجه

قد يكون بين نقيضيهما ايضا العموم من وجه كا
لحيوان واللابيض فان بين نقيضيهما وهما اللاحيوان
والابيض ايضا عموما من وجه وقد يكون بين
نقيضيهما تباين كلي كالحيوان واللاانسان فان
بينهما عموما من وجه وبين نقيضيهما وهما اللاحيوان
والانسان مباينة كلية فلهذا قالوا
ان بين نقيضي الاعم والاخص من وجه
تباينا جزئيا اي العموم من وجه فقط والتباين
الكلي فقط كالمتباينين اي ان
بين نقيضي الاعم والاخص من وجه وبين نقيضي
مباينة هو جزئية كذلك بين نقيضي المتباينين
تباين جزئي فانه لا يصدق كل من العينين مع
نقيض الاخر صدق كل من النقيضين مع عين الاخر

مع عين الاخر فيصدق كل من النقيضين بدون
الاخر في الجملة وهو التباين الجزئي ثم انه قد
يتحقق في ضمن التباين الكلي كالموجود والمعـ
ـدوم فان بين نقيضيهما وهما اللاموجود
واللامعدوم ايضا تباينا كليا وقد يتحقق في
ضمن العموم من وجه كالانسان واللاحجر فان
بين نقيضيهما ايضا اللاانسان والحجر عموما من
وجه فلهذا قالوا ان بين نقيضيهما [illegible]
واللاحجر عموما من وجه مباينة جزئية حتى نقيضي
الكلي هذا واعلم ايضا ان المص قد ذكر النقيضين
النقيضين المتباينين لوجهين الاول قصد الا
ختصار لمقابلته مع نقيض الاعم والاخص من وجه
والثاني ان تصور الحكم لتباين الجزئية

من حيث انه مجرد عن خصوص فرديه موقوف على تعقل
فرديه المتعددين بما العموم من وجه والتباين الكلي
فيصل ذكر خصوص فرديه كليهما الثنائي ذكره
وقد يقال الجزئي بمعنى ان لفظ الجزئي كما يطلق على
المفهوم الذي يمتنع ان يجوز العقل صدقه على كثيرين
كذلك يطلق على الاخص من شيء وعلى الاول
يقيد بقيد الحقيقي وعلى الثاني بالاضافي والجزئي بـ
المعنى الثاني اعم منه بالمعنى الاول اذ كل جزئي
حقيقي فهو مندرج تحت مفهوم عام واقله المفهوم
والشيء والامر ولا عكس اذ الجزئي الاضافي قد
يكون كليا كالانسان بالنسبة الى الحيوان وكأن
ان تحمل قوله وهو اعم على جواب سؤال مقدر
كان قائلا يقول الاخص على ما علم سابقا هو

سابقا هو الكلي الذي يصدق عليه كلي آخر فيه
كليا ولا يصدق هو على ذلك الآخر كليا والجزئي
الاضافي لا يلزم ان يكون كليا بل قد يكون
جزئيا حقيقيا فتفسير الجزئي الاضافي بالاخص بهذا
المعنى تفسير بالاخص فاجاب بقوله وهو اعم اي
الاخص المذكور هنا اعم من المعلوم آنفا ومنه
يعلم ان الجزئي بهذا المعنى اعم من الجزئي الحقيقي فيعلم
حال النسبة بينهما وهذا من فوائد [illegible]
بحث طالب شرحه   والكليات اي الكليات
التي لها افراد بحسب نفس الامر في الذهن او
في الخارج منحصرة في خمسة انواع واما الكليات
الفرضية التي لا افراد محققة في خارج ولا ذهن فلا
يتعلق بالبحث عنها غرض معتد به فهم الكلي اذا

نسبة الى افراده المختلفة في نفس الامر فاما ان يكون تمام
عين حقيقة تلك الافراد فهو النوع او جزء
حقيقتها فان كان تمام المشترك بين شيء منها
وبين بعض الآخر فهو الجنس والا فهو الفصل ويقال
لهذه الثلثة ذاتيات وما خارجا عنها ويقال العرضي
فاما ان يختص بافراد حقيقة واحدة او لا فالاول
هو الخاصة والثاني فهو العرض العام فهذا دليل
انحصار الكليات في الخمسة المقول اي المحمول
في جواب ما هو وهو سؤال عن تمام الحقيقة
فان اقتصرنا في السؤال على ذكر امر واحد
كان السؤال عن ذكر امور متعددة كان السؤال
عن تمام الماهية المختصة به فيقع النوع في الجواب
ان كان المذكور امورا شخصية والحد التام ان كانت

الحقيقة ويجوز ايضا تحقق الحقيقة بدون الانضمام
فيما اذا كان النوع بسيطا لا جزء له حتى يكون جنسا
وقد مثل بالنقطة وفيه مناقشة وبالجملة بينهما نسبة
اي العموم من وجه والنقطة النقطة طرف
الخط غير منقسم في العرض والخط طرف السطح والسطح
طرف الجسم فالسطح غير منقسم في العمق و
الخط غير منقسم في العرض والعمق والنقطة غير
منقسم في الطول والعرض والعمق فهي [illegible] غير
منقسمة اصلا فاذا لم تقبل القسمة لم يكن
لها جزء فلا يكون لها جنس وفيه نظر لان هذا
يدل على انه لا جزء لها في الخارج والجنس ليس
جزءا خارجيا بل هو من الاجزاء العقلية فيجوز ان
يكون للنقطة جزء عقلي هو جنس لها وان لم

يكون له جزء في الخارج   شرع حدة بان يكون
الترقي من خاص الى عام وذلك لان جنس الجنس يكون
اعم الجنس وهكذا الى جنس لا جنس فوقه وهو
العالي وجنس الاجناس كالجوهر مثلا ثم نزله و
بان يكون من عام الى خاص وذلك لان نوع
النوع يكون اخص من النوع وهكذا الى ان ينتهي
الى نوع لا نوع تحته وهو السافل ونوع الانواع كالانسان
وما بينهما اي ما بين العالي والسافل من
سلسلتي الانواع والاجناس يسمى متوسطات
فما بين الجنس العالي والجنس السافل اجناس
متوسطة وهذا وما بين النوع العالي والنوع السافل
انواع متوسطة وهذا ان رجع الضمير الى مجرد العالي
والسافل وان عاد الى الجنس العالي والنوع

والنوع السافل المذكورين صريحا كان المعنى ان
ما بين الجنس العالي والنوع السافل متوسط فقط كالجنس
السافل الى آخره وجنس متوسط ونوع متو
سط معا كالجسم النامي اعلم ان العلم لم يتعرض
للجنس ~~للجنس~~ للجنس المفرد والنوع المفرد
لان الكلام فيما يترتب والمفرد ليس له الا
الترتيب ولانعدام تعين تحقق وجوده
اي شيء اعلم ان كلمة اي شيء موضوعة لان
يطلب بها ما يميز الشيء عما يشاركه فيما اضيف
اليه هذه الكلمة مثلا اذا ابصرت شيئا من
بعيد وعرفت انه حيوان لكن ترددت في
انه هل هو انسان او فرس او غيرهما
تقول اي حيوان هذا فيجاب بما يخصه

ويميزه عن مشاركاته في الجنس اذا عرفت هذا
فنقول اذا قلنا الانسان اي شيء هو في ذاته
كان المطلوب ذاتيا مميزا من ذاتيات الانسان
يميزه عما يشاركه في الشيئية فيصح ان يجاب
بانه حيوان ناطق كما يصح ان يجاب بانه ناطق
فيلزم صحة وقوع الحد في جواب اي شيء هو
وايضا يلزم ان لا يكون تعريف الفصل مانعا له
لصدقه على الحد وهذا ما ارتكبه الامام الرازي
في هذا المقام واجاب صاحب المحاكمات بان
معنى اي وان كان بحسب اللغة طلب المميز مطلقا
ذاتيا او عرضيا مطلقا لكن ارباب المعقول
اصطلحوا على انه لطلب مميز لا يكون مقولا في
جواب ما هو وبهذا يخرج الحد والجنس البعيد و

والجنس البعيد والمحقق الطوسي ههنا مسلك
آخر ادق واتقن وهو انا لا نستطيع ان نسأل
عن الفصل الا بعد ان نعلم للشيء جنسا ما
علمنا ان ما لا جنس له لا فصل له واذا علمنا الشيء
بالجنس فنطلب ما يميزه عن المشاركات
في ذلك الجنس فنقول الانسان اي حيوان
هو في ذاته فيتعين الجواب بالناطق لا غيره
فكلمة اي شيء في التعريف كناية عن الجنس
المعلوم الذي يطلب ما يميز الشيء عن مشا
ركاته في ذلك الجنس وح يندفع الاشكال
بحذافيره فقريب كالناطق بالنسبة
الى الانسان من حيث يميزه عن المشاركات
في جنسه القريب وهو الحيوان

فبعيد ~~…~~ فبعيد كالحسّ بالنسبة الى الا
نسان حيث تميّزه عن المتحركات في جنسه
البعيد وهو الجسم النامي وإذا نسب
الفصل الى الماهيّة التي هو فصل مميّز لها
ونسبه الى الجنس الذي يميّز الماهيّة عن سائر
بعض افراده فهو بالاعتبار الأوّل يسمّى مقوّما
للماهيّة لانّه جزء للماهيّة ومحصّل لها وبالاعتبار الثاني
يسمّى مقسّما لانّه يحصل بانضمامه الى هذا الجنس وجودا
محصّل قسما وعدمها محصّل قسما آخر كالناطق في تقسيم
الحيوان الى الحيوان الناطق والحيوان غير
الناطق والمقوّم للعالي اللام للاستغراق
اي كلّ فصل مقوّم للعالي فهو فصل مقوّم للسافل
لانّ مقوّم العالي جزء العالي والعالي جزء السافل

للسافل لانّ جزء الجزء جزء فمقوّم العالي جزء السافل فيقوّم
انّه يميّز السافل عن كلّ ما يميّز العالي عنه فيكون
مميّزا له وهو معنى المقوّم وليعلم انّ المراد
بالعالي ههنا كلّ جنس او نوع يكون فوق آخر
سواء كان فوقه آخر او لم يكن وكذا المراد بالسافل
كلّ جنس او نوع يكون تحت آخر سواء كان
تحته آخر او لم يكن حتّى انّ الجنس المتوسّط عال
بالنسبة لما تحته آخر او لم يكن حتّى انّ الجنس المتوسّط
عال بالنسبة لما تحته وسافل بالنسبة الى ما فوقه فقوله
ولا عكس اي ليس كليّا بمعنى انّه ليس كلّ مقوّم للسافل
فهو مقوّم للعالي فانّ الناطق مقوّم للسافل
الذي هو الانسان وليس مقوّما للعالي
الذي هو الحيوان والمقسّم بالعكس اي

لكن يصح كل مقسم لشيء فهو مقسم لكلياته ولا عكس اي
كليا اما الاول فلان ان كل قسم من الجنس كلي فصل
حقق لك فهو قسم فقد حصل للكلي قسم لان
قسم القسم قسم واما الثاني فلان اي حس مثلا
مقسم للكلي الذي هو الجسم النامي ولا عكس مقسما
لك فهو الذي هو الحيوان وهو الى ان يرجع فلان
المقسم معتبرة جميع مفهومات الاقسام واعلم ان
الخاصة تنقسم الى خاصة شاملة لجميع افراد ما هي له
خاصة كالكاتب بالقوة للانسان والى غير شاملة
شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له كالكاتب بالفعل
للانسان حقيقة واحدة نوعية او جنسية
فالاول خاصة النوع والثاني خاصة الجنس
كالماشي خاصة للحيوان وعرض العام للانسان

وتلك الخاصة للانسان فافهم وقد يعتبر بها
كما لا يشمل يقال على حقيقة الانسان وعلى
غيرها من افراد الحيوان حقيقته وكل منهما
اي كل من الخاصة والعرض العام اما لازم
الشيء الذي هو عرض له فردا او لازم واما مفارق
مفارق اذ لا يخلو اما ان يستحيل انفكاكه عن
معروضه او لا فالاول هو لازم والثاني هو
الثاني ثم اللازم ينقسم بتقسيمين احدهما
انه اي اللازم اما لازم له بالنظر الى نفس
ماهيته مع قطع النظر عن خصوص وجوده في الخارج
او في الذهن او وذلك بان يكون هذا الشيء
بحيث كلما تحقق في الذهن او في الخارج كان
هذا اللازم ثابتا له واما لازم له بالنظر الى وجوده

اى الى خصوص وجود ما اى زيد او الذهن حتى فهذا
التقسيم باعتبار قسمان فاقسام اللازم بهذا
التقسيم ثلثة لازم الماهية كالزوجية الاربعة و
ولازم الوجود الخارجي كالحرق للنار ولازم
الوجود الذهني ككون حقيقة الانسان كلية فقط
وهذا التقسيم يسمى مقسوما ثانيا التقسيم الثاني ان
اللازم اما بين او غير بين والبين له معنيان
احدهما اللازم الذي يلزم تصوره من تصور
الملزوم كالبصر من تصور العمى
وهذا يقال البين بالمعنى الاخص وح فغير
البين هو اللازم الذي لا يلزم تصوره من تصور
الملزوم كالكاتب بالقوة للانسان الثاني
من معنى البين هو اللازم الذي يلزم مجرد

~~يلزم تصوره من تصور الملزوم كما~~ يلزم
تصوره البصر مع تصور الملزوم والنسبة
بينهما الجزم باللزوم كالزوجية الاربعة فان
العقل بعد تصور الاربعة والزوجية ونسبة
الزوجية اليها ونسبة الزوجية اليها يحكم جزما
بان الزوجية الثابتة لها لازمة لها وذلك يقال
له البين بالمعنى الاعم وح فغير البين هو اللازم
الذي لا يلزم من تصوره مع تصور الملزوم و
والنسبة بينهما الجزم باللزوم كالحدوث للـ
للعالم فهذا التقسيم الثاني باعتبار قسمان
الا ان القسمين الى صنفين على كل تقدير
انما يسميان بالبين وغير البين
يقوم ذكر الشيخ الضعف فانها واحد المنطقي

وان لم يمتنع انفكاكها بالنظر الى ذاته
بسبب عدم كثرة الجبل وصغرة الوجل اوبطوئه
كالشجاب مفهوم الكلي اي ما يطلق عليه
لفظ الكلي الكلي يعني ان المفهوم الذي لا يمتنع
فرض صدقه على كثيرين يسمى كليا منطقيا لان
المنطقي يقصد من الكلي هذا المعنى ومعروضه
اي ما يصدق عليه هذا المعنى كالانسان والحيوان
يسمى كليا طبيعيا لوجوده في الطبايع يعني في الخارج
على ما سيجيء والمجموع المركب من هذا العارض
والمعروض كالانسان الكلي والحيوان ا
الكلي يسمى كليا عقليا اذ لا وجود له الا في العقل
وكذا الانواع يعني كما ان الكلي يكون
منطقيا وطبيعيا وعقليا كذلك الانواع الخمسة

الخمسة يعني الجنس والنوع والفصل والخاصة
والعرض العام يجري في كل منها هذه الاعتبا
رات الثلثة مثلا مفهوم النوع اعني الكلي ا
المقول على الكثيرين المتفقين بالحقيقة في جواب
ما هو يسمى نوعا منطقيا ومعروضه كالانسان
والفرس نوعا طبيعيا ومجموع العارض والمعروض
كالانسان النوع نوعا عقليا وعلى هذا فقس الى
البواقي بل الاعتبارات الثلث تجري في الجزئيا
ت ايضا فانا اذا قلنا زيد جزئي فمفهوم الجزئي
اعني ما يمتنع فرض صدقه على كثيرين يسمى جزئيا
منطقيا ومعروضه اعني زيدا يسمى جزئيا طبيعيا
والمجموع اعني زيد الجزئي يسمى جزئيا عقليا
والاول لا وجود له والطبيعي يعني وجوده

بمعنى انه لا يمتنع ان ينفك عنه ان الكلي الطبيعي
غير موجود في الخارج فان الكلية انما تعرض
المفهومات في العقل ولذا كانت من الثواني
المعقولات الثانية كذا في ان الحق غير صحيح
فيه حاصل ان انتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل
وانما النزاع في ان الطبيعي كالانسان من
حيث هو انسان الذي يعرضه الكلية في العقل
هل هو موجود في الخارج بوجود افراده ام
ليس الموجود فيه الا الافراد والاول مذهب
جمهور الحكماء والثاني مذهب بعض المتأخرين
ومنهم العلامة الفاضل والحق هو الثاني ولانه
لو وجد الكلي في الخارج في ضمن افراده لزم
اتصاف الشيء الواحد بالصفات المتضادة

المتضادة ووجود الشيء الواحد في الامكنة الـ
المتعددة ومع قطع وجود الطبيعي هو ان افراده
موجودة وفيه ما مرّ وتحقيق الحق في حواشي
التجريد معرف الشيء بعد الفراغ من بيان
ما يتركب منه المعرف شرع في البحث عنه وقد علمت
ان المقصود بالذات في هذا الفن هو البحث
عنه وعن الحجة ومعرفه ما ذكره يحمل على الشيء اي المعرف
ليفيد تصوره هذا الشيء ما بكنهه او بوجه يمتاز عن
جميع ما عداه ولهذا لم يجز ان يكون اعم لان الاعم
لا يفيد شيئا منهما كالحيوان في تعريف الانسان
فان الحيوان ليس كنه الانسان لان حقيقة
الانسان هو الحيوان مع الناطق ولا يفيد لا يميز
الانسان من جميع ما عداه لان بعض الحيوان

هو الفرس وكذا الحال في الاعم هو من وجه اما
والاخص اعني مطلقا فهو وان جاز ان يفيد تصوره
تصور الاعم بالكنه او بوجه يمتاز عما عداه كما اذا تصو
رت الانسان بانه حيوان ناطق فقد تصورت
في ضمنه الحيوان باحد الوجهين لكن لما كان الاخص
اقل وجودا في العقل واخفى في نظره وثبت ان المعرف
ان يكون اعرف من المعرف لم يجز ان يكون
اخص ايضا وقد علم من تعريف المعرف بما يحمل على
الشيء انه لا يجوز ان يكون مباينا للمعرف فتعين
ان يكون مساويا له ثم يجب ان يكون المعرف
اعرف من المعرف في نظر العقل لانه معلوم
موصل الى تصور المجهول هو المعرف لا اخفى
ولا مساويا له في الخفاء والظهور قوله
التعريف

والتعريف بالفصل القريب حد وبالخاصة رسم
التعريف لا بد ان يشتمل على امر يخص المعرف
ويباينه عما عداه لما سبق من اشتراط المساواة
فذلك الامر ان كان ذاتيا كان فصلا قريبا وان كان
عرضيا كان خاصة لامتناع فعلى الاول المعرف يسمى
حدا وعلى الثاني يسمى رسما ثم كل منهما ان اشتمل على
الجنس القريب يسمى حدا تاما ورسما تاما
وان لم يشتمل على الجنس القريب سواء اشتمل على
الجنس البعيد او كان هناك فصل قريب
وحده او خاصة وحدها يسمى حدا ناقصا ورسما ناقصا
هذا محصل كلامهم وفيه ابحاث لا يسعها المقام قوله
ولم يجوزوا بالعرض العام فان الغرض من التعريف
اما الاطلاع على كنه المعرف او امتيازه عن جميع ما عداه

والعرض العام مما يفيد شيئاً منى فلهذا لم يعتبره
في مقام التعريف والظاهر ان غرضهم من ذلك
انه لم يعتبر في مقام التعريف انفراداً واما التعريف
بمجموع امور كل واحد منها عرض عام للمعرف لكن
المجموع يخصه كتعريف الانسان بماشٍ مستقيم القامة
مثلاً وتعريف الخفاش بالطائر الولود فهو تعريف
بخاصة مركبة معتبر عندهم كما صرح به بعض المتأخرين
وقد رجح في التفصيل اشارة اليها اجمالاً
المحقق من حيث حققوا انه يجوز التعريف بالاعم
الاعم كتعريف الانسان بالحيوان فيكون حداً
ناقصاً او بالعرض الاعم كتعريفه بالماشي فيكون
رسماً ناقصاً بل جوزوا التعريف بالعرض الاخص
ايضاً كتعريف الحيوان بالضاحك لكن القوم لم يجوزوه

[illegible] لم يجوزوه لوجه انه تعريف بالاخفى وهو
غير جائز اصلاً كما لا يخفى اي كما لا يخفى في
التعريف اللفظي ان يكون اعلم كقولهم سعدانة
نبت تفسير مدلول اللفظ اي تعيين
مسمى اللفظ من بين المعاني المخزونة في الخاطر
وليس فيه تحصيل مجهول من معلوم كما في ا
التعريف المعرف الحقيقي فافهم قول القول
في عرف هذا الفن يقال للمركب سواء كان
مركباً معقولاً او ملفوظاً فالتعريف يشمل
القضية المعقولة والملفوظة الصدق هو
المطابقة للواقع والكذب هو اللامطابقة له
وهذا المعنى لا يتوقف معرفته على معرفة الخبر
والقضية فلا دور [illegible]

ليحكم عليه   محمولا لانه امر حمل على الموضوع
والدال على النسبة اي اللفظ المذكور في القضية
الملفوظة الذي يدل على النسبة الحكمية يسمى رابطة
تسمية للدال باسم المدلول فان الرابطة حقيقة
هي النسبة الحكمية وفي قوله والدال على النسبة
اشارة الى ان الرابطة اداة لدلالتها على النسبة
الحكمية التي هي معنى حرفي غير مستقل واعلم ان
الرابطة قد تذكر في القضية وقد تحذف وعلى الاول
تسمى ثلاثية وعلى الثاني ثنائية   وقد استعير
لها هو اعلم ان الرابطة تنقسم الى زمانية تدل
على اقتران النسبة الحكمية باحد الازمنة الثلاثة
وغير زمانية بخلاف ذلك وقد ذكر الفارابي
ان الفلسفة لما نقلت من اللغة اليونانية

الى العربية وجد القوم ان الرابطة الزمانية في لغة
العرب هي الافعال الناقصة ولكن لم يجدوا في تلك
اللغة رابطة غير زمانية تقوم مقام است في الفارسية
واستين في اليونانية فاستعاروا القرينة لعدم ارادة شبهه
لفظ هو وهي ونحوهما من ضمائر الاصل اسماء لا ادوات
فهذا ما اشار اليه المص بقوله وقد استعير لها هو وقد يذكر
لفظ الرابطة الغير الزمانية اسماء مشتقة من الافعال الناقصة
كالكائن والموجود في قولنا زيد كائن قائما وزيد
موجود قائما   والقضية حملية اي وان التي
الحكم بثبوت شيء لشيء او نفيه عنه في القضية الحملية
سواء كان الحكم بثبوت نسبة على التقدير وجودا او
نفيا وذلك الثبوت هو المنافاة بين الشيئين
او بنفي تلك المنافاة فالاولى شرطية

المتصلة والثانية شرطية منفصلة واعلم ان حصر
الحملية في الحملية والشرطية على ما مرّ المقسم عقلي دائر
بين النفي والاثبات واما حصر الشرطية في المتصلة
والمنفصلة فاستقرائي مقدما لتقدمه في الذكر
تاليا لتلوه الجزء الاول او في تسمية الاقسام
حال الموضوع فيسمى ما موضوعه شخص شخصية [illegible]
هذا القياس ومحصل التقسيم ان الموضوع
اما جزئي حقيقي كقولنا هذا انسان او كلي فعلى الثاني
فاما ان يكون الحكم على نفس حقيقة هذا الكلي او على
افراده وعلى الثاني فاما يبين كمية افراد المحكوم عليها
بان يبين ان الحكم على كلها او على بعضها او لا يبين
ذلك بل يهمل فالاول والثاني طبيعية والثالث
محصورة والرابع مهملة ثم المحصورة ان بيّن

والموضوع هذا التقسيم
[illegible] الحملية باعتبار
الموضوع [illegible]

ان يبين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع فكلية وان
بيّن ان الحكم على بعض فجزئية فكل منهما اما موجبة او سالبة
ولا بد في كل من تلك المحصورات الاربع من امر يبين
كمية افراد الموضوع يسمّى ذلك الامر بالسور اخذا
من سور البلد لمحيطه بما حكم عليه من افراد الموضوع
فسور الموجبة الكلية هو كل واللام الاستغراقي وما
يفيد معناهما من اي لغة كانت وسور الموجبة
الجزئية هو بعض وواحد وما يفيد معناهما وسور السالبة
الكلية لا شيء ولا واحد ونظائرهما وسور السالبة
الجزئية ليس بعض وبعض ليس وليس كل وما
يساويه ونقيضه الجزئية اعلم ان القضايا
المعتبرة في العلوم هي المحصورات الاربع لا غير
وذلك لان المهملة والجزئية متلازمتان او كلتاهما

صدق الحكم على افراد الموضوع في الجملة صدق على بعض افراده
بالعكس والمهملة مندرجة تحت الجزئية والشخصية لا
لا يبحث عنها بخصوصها فانه لا كمال في معرفة الجزئيات
لتغيرها وعدم ثباتها بل انما يبحث عنها في ضمن الكليات
التي يحكم فيها على انسان من الجائز والطبيعية لا يبحث عنها
في العلوم اصلا فان الطبايع الكلية من حيث نفس مفهومها
كما هو موضوع في علم الطبيعية لا من حيث تحققها في ضمن
الاشخاص غير موجودة في الخارج فلا كمال في
معرفة احوالها فانحصر القضايا المعتبرة في المحصورات
الاربع وايضا في الموجبة لا بد في صدقها من وجود
لان الحكم في الموجبة بثبوت شيء لشيء وثبوت
الشيء لشيء فرع ثبوت المثبت له اعني الموضوع
فانما يصدق هذا الحكم اذا كان الموضوع محققا موجودا

موجودا اما في الخارج ان كان الحكم بثبوت المحمول له هناك
او في الذهن كذلك ثم القضايا الحملية المعتبرة باعتبار
وجود موضوعها ثلثة اقسام لان الحكم فيها اما
على الموضوع الموجود في الخارج محققا نحو كل انسان
حيوان بمعنى ان كل انسان موجود في الخارج
حيوان في الخارج واما على الموضوع الموجود في الخارج
مقدرا نحو كل انسان حيوان بمعنى ان كل ما لو
وجد في الخارج وكان انسانا فهو على تقدير وجوده
وهذا الوجود المقدر انما اعتبروه في الافراد الممكنة لا
لا الممتنعة كافراد اللاشيء وشريك الباري واما
على الموضوع الموجود في الذهن كقولنا شريك
الباري ممتنع بمعنى ان كل ما يوجد في العقل ويفرض في
العقل شريك الباري فهو موصوف في الذهن

بالامتناع وهذا انما اعتبره في الموضوعات التي ليست
لها افراد محققة التحقق في الخارج   حرف السلب وغيرها
مما يشاركها في معنى السلب   من جزءا اي من ا
الموضوع فقط او من المحمول فقط او من كليهما
فالقضية على الاول تسمى معدولة الموضوع وعلى الثاني
تسمى معدولة المحمول وعلى الثالث معدولة الطرفين
معدولة لان حرف السلب موضوع لسلب النسبة
فاذا استعمل لا في هذا المعنى كان معدولا عن معناه
الاصلي فسميت القضية التي هذا الحرف جزء من
جزئها معدولة تسمية الكل باسم الجزء والقضية
التي لا يكون حرف السلب جزءا من طرفيها تسمى
محصلة   بكيفية النسبة في نسبة المحمول الى
الموضوع سواء كانت ايجابية او سلبية فتكون

تكون نسبة المحمول الى الموضوع مكيفة في نفس الامر والواقع
بكيفية مثل الضرورة والدوام والامكان والامتناع
وغير ذلك فتلك الكيفية الواقعة في نفس الامر تسمى
مادة القضية ثم قد يصرح في القضية بان تلك النسبة
مكيفة في نفس الامر بكيفية كذا فالقضية تسمى موجهة
والا قد يصرح بذلك فتسمى القضية مطلقة واللفظ
الدال عليها في القضية الملفوظة والصورة العقلية
الدالة عليها في القضية المعقولة تسمى جهة
القضية فان طابقت الجهة المادة صدقت القضية
كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة والا كذبت
كقولنا كل انسان حجر بالضرورة   فان كان
الحكم فيها بضرورة النسبة او قد يكون الحكم في
القضية الموجبة بان النسبة الثبوتية والسلبية

وضرورية اي ممتنعة الانفكاك عن الموضوع على
اربعة اوجه الاول انها ضرورية ما دام ذات
الموضوع موجودة نحو كل انسان حيوان بالضرورة
ولا شيء من الانسان بحجر بالضرورة فيسمى القضية
ح ضرورية مطلقة لاشتمالها على الضرورة وعدم تقييد
الضرورة بالوصف والوقت الثاني انها ضرورية
ما دام الوصف العنواني ثابتا لذات الموضوع نحو
كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا
ولا شيء منه بساكن الاصابع بالضرورة ما دام
كاتبا فتسمى ح مشروطة عامة لاشتراط الضرورة
بالوصف العنواني وكون هذه القضية اعم من المشروطة
الخاصة كما سيجيء الثالث انها ضرورية في وقت
معين نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقت حيلولة

الارض بينه وبين الشمس ولا شيء من
القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع فتسمى
القضية ح وقتية مطلقة لتقييد الضرورة بالوقت وعدم تقييد
القضية باللادوام الرابع انها ضرورية في وقت
من الاوقات كقولنا كل انسان متنفس
بالضرورة وقتا ما ولا شيء منه بمتنفس بالضرورة
وقتا ما فتسمى ح منتشرة مطلقة لكون
وقت الضرورة فيها منتشرا اي غير معين
وعدم تقييد القضية باللادوام فدائمة
مطلقة اذ الفرق بين الضرورة والدوام ان
الضرورة هي استحالة انفكاك الشيء عن
الشيء والدوام عدم انفكاكه عنه وان لم يكن
مستحيلا كدوام الحركة للفلك ثم الدوام [illegible]

عدم انفكاك النسبة الايجابية او السلبية عن الموضوع
ما دام ذاتيًا او وصفيًا فان كان الحكم في الموجبة با
الدوام الذاتي اي بعدم انفكاك النسبة عن
الموضوع ما دام ذات الموضوع موجودة سميت
القضية دائمة لاشتمالها على الدوام ومطلقة لعدم
تقييد الدوام بالوصف العنواني وان كان
الحكم بالدوام الوصفي اي بعدم انفكاك النسبة
عن ذات الموضوع ما دام الوصف العنواني ثابتا
لتلك الذات سميت عرفية لان اهل العرف
يفهمون هذا المعنى من القضية السالبة بل من
الموجبة ايضا عند الاطلاق فاذا قيل كل
كاتب متحرك الاصابع فهموا ان هذا الحكم
ثابت ما دام كاتبا وعامة لكونها اعم من العرفية

من العرفية الخاصة التي سيجيء ذكرها
~~وبفعليتها~~ او بفعليتها اي بتحقق النسبة فا
لمطلقة العامة اي التي حكم فيها بكون النسبة متحققة
بالفعل اي في احد الازمنة الثلاثة وتسميتها
بالمطلقة لان هذا هو المفهوم من القضية عند اطلاقها
اي الاطلاق وعدم تقييدها بالضرورة والدوام او بغير
ذلك من الجهات وبالعامة لكونها اعم من الوجودية
اللادائمة والوجودية اللاضرورية على ما سيجيء او بعدم
ضرورة [illegible] اي الحكم في القضية بان خلاف
النسبة المذكورة فيها ليس ضروريا كقولنا
زيد كاتب بالامكان العام يعني ان الكتابة
غير ضرورية له يعني ان سلبها عنه ليس ضروريا
سميت القضية ممكنة لاشتمالها على الامكان

وهو سلب الضرورة وعامة لكونها اعم من الممكنة
الخاصة فصل فى بسائط القضايا
الثمانية المذكورة من جملة الموجهات بسائطها
علم ان القضايا الموجهة اما بسيطة وهى
ما يكون حقيقتها اما ايجابا فقط او
سلبا فقط كما مر من الموجهات الثمانية
واما مركبة وهى التى يكون حقيقتها مركبة
من ايجاب وسلب بشرط ان لا يكون
الجزء الثانى فيها مذكورة بعبارة مستقلة
سواء كان فى اللفظ تركيب كقولنا كل انسان
ضاحك بالفعل لا دائما فقولنا لا دائما
اشارة الى حكم سلبى اى لا شىء من الانسان
بضاحك بالفعل او لم يكن فى اللفظ تركيب

لكون

كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص فانه
فى قضيتين ممكنتين عامتين اى كل انسان
كاتب بالامكان العام ولا شىء من الانسان
بكاتب بالامكان العام والعبرة بالايجاب و
والسلب بالجزء الاول الذى هو اصل القضية
واعلم ايضا ان القضية المركبة انما تحصل بتقييد
قضية بسيطة بتقييد مثل اللادوام واللاضرورة
العامتان اى المشروطة والعرفية العامتان و
والعرفية العامة والوقتيتان اى الوقتية
المطلقة والمنتشرة المطلقة بالنسبة دوام الذاتى
معنى اللادوام الذاتى ان هذه النسبة المذكورة
فى القضية ليست دائمة ما دام ذات الموضوع
موجودة فيكون نقيضها واقعة ثابتة فى زمان

من الازمنة فيكون سالبة اي فعلية مطلقة عامة
مخالفة للاصل في الكيف وموافقة في الكم فافهم
والمشروطة اي خاصة هي المشروطة العامة
المقيدة باللادوام الذاتي نحو كل كاتب متحرك الا
صابع بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما اي
لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل
والعرفية اي خاصة هي العرفية العامة المقيدة با
باللادوام الذاتي كقولنا بالدوام لا شيء من الكاتب
بساكن الاصابع ما دام كاتبا لا دائما اي كل
كاتب ساكن الاصابع بالفعل   والوقتية
والمنتشرة اي قيدت الوقتية المطلقة والمنتشرة
اي قيدت الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة
باللادوام الذاتي حذف من اسميهما لفظ الاطلاق

الاطلاق فسميت الاولى وقتية والثانية
منتشرة فالوقتية هي الوقتية المطلقة مقيدة باللا
دوام الذاتي نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة
لا دائما اي لا شيء من القمر بمنخسف بالفعل والمنتشرة
المطلقة مقيدة باللادوام الذاتي نحو قولنا لا شيء
من الانسان بمتنفس بالضرورة وقتا ما لا دائما
اي كل انسان متنفس بالفعل   باللاضرورة
الذاتية يعني ان هذه النسبة المذكورة في القضية
ليست ضرورية ما دام ذات الموضوع موجودة
فيكون هذا الحكم بامكان نقيضه لان الامكان
هو سلب الضرورة عن الطرف المقابل اي تركيبها
معا او اللاضرورة الذاتية ممكنة عامة مخالفة لها
للاصل في الكيف   الوجودية اللاضرورية لان

معنى المطلقة العامة هو فعلية النسبة ووجودها في
وقت من الاوقات ولا شك انها مع اللاضرورة
فالوجودية اللاضرورية هي المطلقة العامة المقيدة
باللاضرورة الذاتية نحو كل انسان متنفس بالفعل
لا بالضرورة اي لا شيء من الانسان بمتنفس بالامكان
العام فهي مركبة من مطلقة عامة احديهما موجبة
والاخرى سالبة ... او باللادوام الذاتية
اي قيد اللادوام بالذاتي لان تقييد المطلقتين
باللادوام الوصفي غير صحيح ضرورة منافي للادوام
بحسب الوصف مع الدوام بحسب الوصف نعم
يمكن تقييد الوقتيتين المطلقتين باللادوام
الوصفي ايضا لكن هذا التركيب غير معتبر عندهم اعلم
انه كما يصح تقييد هذه القضايا الاربع باللا[illegible]

باللادوام الذاتي كذلك يصح تقييدها باللاضرورة
الوصفية الذاتية كذلك يصح تقييد ما سوى المشروطة
العامة من تلك الاربع باللاضرورة الوصفية فالاحتمالات
الحاصلة من ملاحظة كل واحد من تلك القضايا الاربع
مع كل من تلك القيود الاربعة ستة عشر ثلثة منها غير
صحيح واربعة منها صحيحة معتبرة غير معتبرة واعلم ايضا
انه كما يمكن تقييد المطلقة العامة باللادوام واللاضرورة
الذاتيين لتحصيل الباقيتين كذلك يمكن تقييدها
باللادوام واللاضرورة الوصفيين وبهذا القيد
حصل احتمالات الصحيحة الغير المعتبرة وكذا يصح التقييد
المطلقة العامة باللاضرورة الذاتية يصح تقييدها
باللاضرورة الوصفية وكذا باللادوام الذاتي
والوصفي لكن هذه المحتملات كلها غير معتبرة

عندهم وغير ذلك بعلم ان التركيب لا ينحصر فيما ذكرنا

الكبرى في الاشارة الا بمعنى آخر وذلك من تركيبات كثيرة

لم يتعرض لها اهل الفن بعد التنبيه بما ذكروه يطلع على استخراج

الزوجيات . الوجهة الاولى الانتاج المطلق اقرب

المقدمة بالادلة اذا اتحد الاوسط من [illegible] فينتقض بالعقل

لا دليلها اي كل انسان متعين بالفعل فهي مركبة من [illegible]

العامتين احديهما موجبة والاخرى سالبة [illegible] انه كلما

يمكن الحكم في الكلية العامة بالضرورة للجانب المخالف فقد

يحكم بما ضرورة الجانب الموافق فينحصر القضية

مركبة من كليتين عامتين ضرورة الى سلب الضرورة

الجانب المخالف منهما كان الطرف الموافق سلب

الضرورة الطرف الموافق امكان الطرف المقابل فكذلك

الحكم في القضية بامكان الطرف الموافق وامكان المقابل

نحو كل انسان كاتب بالامكان اي ممكن فان معناه

كل انسان كاتب بالامكان العام ولا شيء من

من الانسان بكاتب بالامكان وهذه كلمات

الى هذه القضايا والتسع المذكورة وهي المشروطة

العامة والعرفية العامة والوقتية والمنتشرة والوجودية

اللاضرورية والوجودية اللادائمة والممكنة الخاصة

في الفرق الكيفي بين الايجاب والسلب وفيه

بيان ان المعتبر في اللادوام واللاضرورة هو الموافقة

في الكم [illegible] الكلية والجزئية فلان الموضوع

في القضية المركبة امر واحد فقد حكم عليه بحكمين مختلفين

بالايجاب والسلب فان كان الحكم في الجزء الاول

على كل الافراد كان في الجزء الثاني ايضا على كل واذا

كان على البعض في الاول وكذا في الثاني

لا قيد بها اي المتصلة قيدت بها اي بالا دوام واللاضرورة
يعني الاصل المتصلة على تقدير اخرى سواء كان
النسبتان ثبوتيتين او سلبيتين او مختلفتين
فقولنا كلما لم يكن زيد حيوانا لم يكن انسانا متصلة
موجبة فالمتصلة الموجبة ما حكم فيها باتصال نسبتين
والسالبة ما حكم فيها بسلب ذلك الاتصال كقولنا ليس
البتة كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا
وكذا اللزومية الموجبة ما حكم فيها بالاتصال للعلاقة
والسالبة ما حكم فيها بسلب ذلك الاتصال للعلاقة
سواء لم يكن هناك اتصال او كان ذلك لكن
لا للعلاقة واما الاتفاقية فهي ما حكم فيها بمجرد الاتصال
او نفيه من غير ان يكون ذلك مستندا الى العلاقة
كقولنا كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق او ليس كلما
ما كان

ما كان الانسان ناطقا كان الفرس ناهقا قوله
للعلاقة وهي امر بسببه يستصحب المقدم التالي كالعلية
طلوع الشمس طالعة فالنهار موجود وهو تنافي النسبتين
سواء كان النسبتان [illegible] ثبوتيتين او
سلبيتين او مختلفتين فان كان الحكم بتنافيهما في
منفصلة سالبة وهي اما الحقيقية فهي المنفصلة
الحقيقية ما حكم فيها بتنافي النسبتين في الصدق والكذب
كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون
هذا العدد فردا او حكم فيها بسلب تنافي النسبتين في
الصدق والكذب كقولنا ليس البتة اما ان يكون
هذا العدد زوجا او منقسما بمتساويين والمنفصلة مانعة
الجمع ما حكم فيها بتنافي النسبتين او لا تنافيهما في الصدق
فقط كقولنا هذا الشيء اما ان يكون شجرا او حجرا واما ان يكون

او جزء المنفصلة مع المانعة الخلو ما حكم فيها بمنافاة المنتسبين
او لا منافاة فيها في الكذب فقط كقولنا اما ان يكون زيد في البحر
واما ان لا يغرق . او الصدق فقط اي لا في الكذب
وان لا يجتمعان صدقا ويقال لمعنى الاول مانعة الجمع
بالمعنى الاخص والثاني بالمعنى الاعم وعلم انه بقطعه اي لانه
الصدق او مع قطع النظر عن الصدق الصدق
والاول مانعة الخلو بالمعنى الاعم . والذي في الحقيقتين
اي ان كان المنافاة بين الجزئين اي المقدم
والتالي منافاة ناشئة عن ذاتيهما في اي مادة
تحققت كالمنافاة بين الشيء وعدمه كقولنا ان
يكون الشيء ... او يكون ... الشيء
فالمنافاة بين طرفي هذه القضية المنفصلة واقعة
لذاتيهما لا بحسب خصوص المادة اذ قد يجتمع الصدق

الخلو والكذب

ولكن حينئذ الصدق والكذب في مادة اخرى فهذه
منفصلة حقيقية اتفاقية ثم الكلام كما ان
الحملية تنقسم الى محصورة ومهملة وشخصية وطبيعية كذلك
كذلك الشرطية ايضا سواء كانت متصلة او منفصلة
تنقسم الى المحصورة الكلية والجزئية والمهملة والشخصية
ولا يتحقق الطبيعية هنا . فالسور المقدم لقولنا كلما
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . والكلية وسورها
في المتصلة الموجبة كلما ومهما ومتى وما في معناها
وفي المنفصلة دائما ... والكلية ...
في الموجبة ... اي ليس ... جزئيا ...
كقولنا قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان
انسانا . الجزئية وسورها في الموجبة متصلة
كانت او منفصلة قد يكون وفي السالبة كذلك

قد لا يكون تسمية كقولك ان جئتني اليوم فاكرمك
والا وان لم يكن الحكم على تقدير مقدم الا
مع بعضها بان سكت عن بيان الكلية والبعضية
مطلقة فمهملة نحو اذا كان الشئ انسانا كان حيوانا
في الاصل اي قبل دخول اداة الاتصال والانفصال
عليهما حمليتان كقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود فان طرفيها وهما الشمس طالعة والنهار
موجود قضيتان حمليتان او متصلتان كقولنا
كلما كانت ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكلما
لم يكن النهار موجودا وقولنا كلما لم يكن النهار موجود
لم يكن الشمس طالعة قضيتان متصلتان
او منفصلتان كقولنا كلما كان دائما اما ان يكون العدد
زوجا او فردا فدائما اما ان يكون العدد منقسما

بمتساويين

بمتساويين او غير منقسم بهما او مختلفتان
بان يكون احد الطرفين حملية والاخر متصلة او احدهما
حملية والاخر منفصلة او احدهما متصلة والاخر
منفصلة فالاقسام ستة وكلها لا يستلزم ذكرها
من الامثلة ومن التمام اي ان يصح السكوت
عليها ان يحتمل ان الصدق والكذب والا لفي بها
بالقضية الا هذا فاذا دخلت عليه اداة الاتصال
مثلا وقلت ان كانت الشمس طالعة لم يصح ان
يسكت عليه ولم يحتمل الصدق والكذب وخرجت
اما ان يقيم قولك مثلا النهار موجود انحصار القضيتين
قيد بالقضيتين اما لان التناقض لا يكون بين
المفردات مع قيس هنا واما لان الكلام في
في تناقض القضايا بحيث يلزم ان يخرج هذا القيد

الاختلاف الواقع بين الموجبة والسالبة الجزئيتين
فانهما قد يصدقان معا نحو بعض الحيوان انسان
وبعضه ليس بانسان فلم يتحقق التناقض بين الجز
ئيتين • وبالعكس يلزم من كذب كل من
القضيتين صدق الاخرى وخرج بهذا القيد اختلاف ا
الموجبة والسالبة الكليتين فانهما قد يكذبان معا نحو
لا شيء من الحيوان بانسان وكل حيوان انسان
فلا يتحقق التناقض بين الكليتين ايضا فقد علم
ان القضيتين لو كانتا محصورتين يجب اختلافهما في
الكم والكيف كما سيصرح المصنف به • ولا بد من الا
ختلاف اي يشترط في التناقض ان يكون احدى
القضيتين موجبة والاخرى سالبة ضرورة ان الموجبتين
وكذا السالبتين قد يجتمعان في الكذب والصدق ثم
ان كان

ان كان القضيتان محصورتين يجب اختلافهما في الكم
والكيف كما مر ثم ان كانتا موجهتين يجب ايضا اختلافهما في الجهة
فان الضروريتين قد يكذبان معا كقولنا كل انسان
كاتب بالضرورة ولا شيء من الانسان بكاتب بالاطلاق
العام والاتحاد فيما عدا ما ذكر اي يشترط في التناقض
اتحاد القضيتين في الامور الثلثة المذكورة اعني الكم
والكيف والجهة وقد ضبطوا هذا الاتحاد في ضمن الاتحاد
في امور ثمانية قال قائلهم شعر • در تناقض هشت
وحدت شرط دان • وحدت موضوع ومحمول ومكان
وحدت شرط واضافه جزء وكل • قوه وفعلست در آخر
زمان • والنقيض للضرورية الخ اعلم ان نقيض كل
شيء رفعه فنقيض القضية التي حكم فيها بالضرورة
الايجاب والسلب هو قضية حكم فيها بسلب تلك

الضرورة وسلب كل ضرورة هو حين انفكاك الطرف
المقابل فنقيض ضرورة الايجاب امكان السلب ونقيض
ضرورة السلب امكان الايجاب ونقيض الدوام هو
سلب الدوام وقد عرفت انه يلزم فعلية الطرف
المقابل فرفع دوام الايجاب يلزمه فعلية السلب ورفع
دوام السلب يلزمه فعلية الايجاب فالممكنة العامة
نقيض صريح الضرورية المطلقة والمطلقة العامة لازم
النقيض الدائمة المطلقة لم يكن نقيضها الصريح وهو
لانه دوام مفهوم محصل معتبر من القضايا المتعارفة
فقالوا نقيض الدائمة هو المطلقة العامة ثم اعلم ان
النسبة الحينية الممكنة اي المشروطة اي خاصة كنسبة
الممكنة العامة الى الضرورية فان الحينية المطلقة
هي التي حكم فيها بسلب الضرورية الوصفية

في الاوقات

اي الضرورة ما دام الوصف من الجانب المخالف
فيكون نقيضها صريحا لما حكم فيها بضرورة الجانب المخالف
بحسب الوصف فيكون بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع
ما دام كاتبا نقيضه ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع
حين هو كاتب بالامكان العام ونسبة الحينية المطلقة
وهي قضية حكم فيها بفعلية النسبة حين اتصاف ذات
الموضوع بالوصف العنواني الى العرفية العامة كنسبة
المطلقة العامة الى الدائمة وذلك لان حكم في العرفية
العامة بدوام النسبة ما دام ذات الموضوع متصفا بالوصف
العنواني فنقيضها الصريح هو سلب ذلك الدوام ويلزمه
وقوع الطرف المقابل في وقت الوصف العنواني
وهذا معنى الحينية المطلقة التي هي نقيض العرفية في الكيف
فنقيض قولنا بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع

ما دام كاتبا قولنا ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع
حين هو كاتب بالفعل ورد المطلق المتعرض لبيان نقيض
الوقتية والمنتشرة المطلقتين من البسائط الا انه لا يتعلق
به الغرض فيما نحن بسبيله من مباحث العكس والاقيسة
بخلاف بقية البسائط فافهم   والمركبة قد عرفت ان
نقيض كل شيء رفعه فاعلم ان رفع المركب اما بان
رفع احد جزئيه فنقيض القضية المركبة نقيض احد جزئيه
على سبيل منع الخلو فنقيض قولنا كل كاتب متحرك
الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما اي لا شيء من الكاتب
بمتحرك الاصابع بالفعل قضية منفصلة مانعة الخلو هي
قولنا اما بعض الكاتب متحرك الاصابع دائما
وانت بعد الاطلاع على حقائق المركبات ونقائض البسائط
تتمكن من استخراج التفاصيل   لكن في الجزئية

بالنسبة

بالنسبة الى كل فرد فرد منه لا يكفي في اخذ النقيض القضية
المركبة الجزئية المردد بين نقيضي جزئيها لان الكلية
قد تكذب المركبة الجزئية كقولنا بعض الحيوان انسان
بالفعل لا دائما وتكذب كل نقيض جزئيها الصادقتين قولنا
لا شيء من الحيوان بانسان دائما ومرجع الجزئية هي الكلية
ثم ترديد بين نقيضي الجزئين بالنسبة الى كل واحد من تلك
الافراد ويقال في المثال المذكور كل حيوان
اما انسان دائما او ليس بانسان دائما او ليس بانسان
دائما فيصدق النقيض وهو قضية حملية مرددة المحمول
فقولنا الى كل فرد فرد اي لا افراد اي الافراد الموضوع
طرفي القضية سواء كان الطرف فان هنا الموضوع
والمحمول على المقدم والتالي واعلم ان العكس كما يطلق على
على المعنى المصدري المذكور كذلك يطلق على القضية الحاصلة

من التبديل مع ذلك الاطلاق مجازي من قبيل اطلاق
اللفظ على الملفوظ والخلق على المخلوق مع بقاء الصدق
بمعنى ان الاصل لو فرض صدقه لزم من صدقه صدق
العكس لا انه يجب صدقهما في الواقع والكيف
بمعنى ان كان الاصل موجبة كان موجبة كان سالبة
كان العكس سالبة وانما تنعكس جزئية يعني
ان الموجبة سواء كانت كلية كقولنا كل انسان حيوان او جزئية
كقولنا بعض الانسان حيوان انما تنعكس الى الموجبة
الكلية اذ صدق الموجبة الجزئية فقط ضرورة انه
اذا صدق المحمول على ما صدق عليه الموضوع كلا او بعضا
تصادق الموضوع والمحمول على فرد الموضوع في الجملة واما
عدم صدق الكلية فلان المحمول في القضية الموجبة قد يكون
اعم فالعكس الكلي لا يلزم الصدق في جميع المواد وهو الموجبة

الجزئية

الجزئية هذا هو البيان في الحاشية وقس عليه الحال في انعكاس
فقوله اذ لعموم اه تتمة البيان او نتيجة والسالبة من المحصورات
المذكورة واما الايجاب فسيجيء في الشرح والا لزم سلب
الشيء عن نفسه تقريره ان يقال كلما صدق قولنا
لا شيء من الانسان بحجر صدق لا شيء من الحجر بانسان
والا لصدق نقيضه وهو بعض الحجر انسان فنضمه مع الاصل فنقول
بعض الحجر انسان ولا شيء من الانسان بحجر ينتج
وهو بعض الحجر ليس بحجر وهو سلب الشيء عن نفسه
فهذا محال نشأ من نقيض العكس لان الاصل صادق
والهيئة منتجة فيكون نقيض العكس باطلا فيكون العكس حقا وهو المطلوب
قوله لعموم الموضوع في بعضه ينتج سلب الاخص عن بعض
الاعم لكن لا ينتج سلب الاعم عن بعض الاخص مثلا
يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق

بعض الانسان ليس بحيوان وفي المقام مثلا يصدق قولنا
ما يكون اذا كان الشيء انسانا كان حيوانا دائما وانما يجب
الجزئية بعينه دائمة هو بيان ان عكس النقيض بالجزئية
الحكم والكيف وانما يجب الجزئية بل الكلية والمنفصلتان اي
اي الضرورية والدائمة مثلا كلما يصدق قولنا بالضرورة او دائما
كل انسان حيوان صدق قولنا بعض الحيوان انسان
بالفعل حين هو حيوان والا فيصدق نقيضه وهو دائما
لا شيء من الحيوان بانسان ما دام حيوانا فهو مع الاصل
ينتج لا شيء من الانسان بانسان بالضرورة او دائما هذا خلف
والمشروطتان اي المشروطة العامة والعرفية العامة
مثلا اذا صدق بالضرورة او دائما كل كاتب متحرك الاصابع
ما دام كاتبا صدق بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل حين
هو متحرك الاصابع والا فيصدق نقيضه وهو دائما لا شيء

من متحرك الاصابع كاتبا ما دام كاتبا والخاصتان وهو مع
الاصل ينتج قولنا بالضرورة او دائما لا شيء من
الكاتب بكاتب ما دام كاتبا والخاصتان اي
المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة تنعكسان الى حينية
مطلقة مقيدة باللادوام اما انعكاسهما الى الحينية المطلقة
فلانه كلما صدق الخاصتان صدقت العامتان وقد مر
ان كلما صدقت العامتان صدق عكسهما الحينية
المطلقة واما اللادوام فبيانه صدقه انه لو لم يصدق
لصدق نقيضه ونضم هذا النقيض الى الجزء الاول
من الاصل فينتج نتيجة تناقض الجزء الثاني من الاصل
فينتج ما ينافي تلك النتيجة مثلا كلما صدق بالضرورة او
او دائما او دائما كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا
لا دائما صدق في العكس بعض المتحرك الاصابع كاتب

بالفعل حين هو متحرك الاصابع فلانه لو لم يصدق
لصدق نقيضه وهو قولنا كل متحرك الاصابع كاتب دائما
فنضمه مع الجزء الاول من الاصل ونقول كل متحرك
الاصابع كاتب دائما فنضمه مع الجزء الاول من الاصل
ونقول كل متحرك الاصابع كاتب دائما وكل كاتب متحرك
الاصابع مادام كاتبا ينتج كل متحرك الاصابع متحرك الاصابع دائما
ثم نضم اليه الجزء الثاني من الاصل ونقول كل متحرك
الاصابع كاتب دائما ولا شيء من الكاتب بمتحرك
الاصابع بالفعل ينتج لا شيء من متحرك الاصابع متحرك الاصابع
وهذا خلف فالنتيجة التي بقوله فيلزم من صدق نقيض
اللادوام العكس اجتماع النقيضين فيكون باللادوام
اللادوام العكس حقا وهو المطلوب والمطلقة
العامة مطلقة العامة من هذه القضايا الخمس تنعكس

كل واحد

كل واحد منها مطلقة عامة فيقال لو صدق كل ج ب
باحدى الجهات الخمس لصدق بعض ج ب بالفعل والا
لصدق نقيضه وهو لا شيء من ب ج دائما وهو
مع الاصل ينتج لا شيء من ج ج هذا خلف والعكس
للممكنتين اعلم ان الصدق وصف الموضوع على ذاته
في القضايا المعتبرة في العلوم بالامكان عند الفارابي
وبالفعل عند الشيخ فمعنى كل ج ب بالامكان وعلى زعم
الفارابي وهو ان ما صدق عليه ب بالامكان بعض ما صدق
عليه ب بالامكان صدق عليه ج بالامكان وعلى رأي
الشيخ معنى كل ج ب بالامكان هو ان كل ما صدق
عليه ج بالفعل صدق عليه ب بالامكان هو يكون
مع رأي الشيخ هو ان بعض ما صدق عليه ب
بالفعل صدق عليه ج بالامكان ولا شك انه لا يلزم

من صدق الاصل ح صدق العكس مثلا اذا فرضنا ان
ان مركوب زيد بالفعل منحصر في الفرس صدق كل حمار
بالفعل مركوب زيد بالامكان ولم يصدق عكسه وهو ان بعض
مركوب زيد بالفعل حمار بالامكان فالصواب ان المختار مذهب
الشيخ وهو المشهور في العرف والشفا حجة بانه لا عكس للممكنتين
ثم عكس الدائمتين والعامتين اي الضرورية والدائمة المطلقة
تنعكسان دائمة مطلقة مثلا اذا صدق قولنا لا شيء
من الانسان بحجر بالضرورة او بالدوام صدق لا شيء
من الحجر بانسان دائما والا فيصدق نقيضه فبعض الحجر انسان
بالفعل وهو مع الاصل ينتج بعض الحجر ليس بحجر دائما هف
والعامتان عرفية عامة اي المشروطة العامة والعرفية
تنعكسان عرفية عامة مثلا اذا صدق بالضرورة او بالدوام
لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتبا صدق
بالدوام

بالدوام لا شيء من ساكن الاصابع بكاتب ما دام
ساكن الاصابع والا فيصدق نقيضه وهو قولنا بعض ساكن
الاصابع ليس بساكن الاصابع حين هو ساكن الاصابع
والخاصتان عرفية اي المشروطة الخاصة
والعرفية الخاصة لا عرفية عامة سالبة كلية مقيدة
باللادوام في البعض وهو اشارة الى مطلقة عامة موجبة
جزئية فنقول اذا صدق بالضرورة او بالدوام لا شيء
من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتبا لا
دائما صدق لا شيء من الساكن الاصابع بكاتب
ما دام ساكنا لا دائما في البعض اي بعض الساكن
كاتب بالفعل اما الجزء الاول فقد مر بيانه واما الجزء
الثاني فلانه لو لم يصدق لصدق نقيضه لا شيء من الساكن
بكاتب دائما وهذا مع ما دام الاصل وهو ان كل

كاتب بساكن الاصابع بالفعل بنتيجة لا شيء من الكاتب
بكاتب دائما وانما لم يعتبر عدم الا دوام في الكل لانه يكذب
في مثالنا هذا كل ساكن كاتب بالفعل لصدق قولنا
بعض الساكن ليس بكاتب دائما كالارض فقال الامام
الشرطية المذكورة دوام الثانية وهي جهة حتى لا تنعكس الا
جزئية وفيه تامل اذ ليس انعكاس الخبر الا الى جزئية
بانعكاس الماهية او كليا يشبه بذلك على خلط الانعكاس
الموجهات الموجبة على ما مر فان ان حققنا الموجبتين فلا نسلم ان
الا الجزئية الا دائمة مع ان الجزء الثاني منها وهو مطلقة
العامة ليست لها لا عكس لها فتدبر تتبع الحال اه فهذا
لم لا يكون ما نسبة من الاصابع من نقيض العكس
او بشبه تأليفها لكن الاول فرض خص الصدق والثاني
هو النقيض الاول المعلوم صحته والمآب في نقيض الثانية

فيكون

فيكون النقيض باطلا فيكون العكس حقا ولا عكس للموجهة
للسوالب اي الست البسائط والموجبة وهي تسعة الوقتية
المطلقة الى ستة والمنتشرة المطلقة والمطلقة العامة
والممكنة العامة من المركبات بطريق النقض اي بدليل
التخلف في مادة يعني انه يصدق الاصل في مادة
بدون العكس فيعلم بذلك ان العكس غير لازم لهذا
الاصل وبيان التخلف في تلك القضايا ان اخصها اي
الوقتية قد يصدق بدون العكس فانه يصدق
لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما مع
بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام
لصدق نقيضه وهو كل منخسف قمر بالضرورة واذا
تحقق التخلف وعدم الانعكاس في الاخص تحقق في
الاعم اذ لو انعكس لازم للقضية فلو انعكس الاعم لكان العكس

لازم للاعم والاعم لازم للاخص واللازم الاعم لازم
فيكون العكس لازما للاخص ايضا وقد ثبت عدم
انعكاسه هف وانما اختير ما في العكس الجزئية لانها
اعم من الكلية والممكنة العامة لانها اعم من سائر
الموجهات واذا لم يصدق الاعم لم يصدق
الاخص بطريق الاولى بخلاف العكس بتبديل
نقيض الطرفين اي جعل نقيض الجزء الاول من
الاصل جزءا ثانيا من العكس ونقيض الجزء الثاني
جزءا اولا مع بقاء الصدق الصدق اي ان كان
الاصل صادقا كان العكس صادقا مع بقاء الكيف
اي ان كان العكس موجبا وان كان سالبا فسالبا
فقولنا كل ج ب ينعكس بعكس النقيض الى قولنا
كل ما ليس ب ليس ج وهذا طريقة القدماء واما المتأخرون
فقالوا

فقالوا عكس النقيض هو جعل نقيض الجزء الثاني اولا
وعين الجزء الاول ثانيا مع مخالفة الكيف اي كان
الاصل موجبا كان العكس سالبا وبالعكس وبقاء
الصدق كما مر فقولنا كل ج ب [illegible]
فلا ينعكس الى قولنا لا شيء مما ليس ب ج فانهم
لما صرح لم يصرح بقولهم وعين الاول ثانيا للعلم
به ضمنا ولا باعتبار بقاء الصدق في التعريف الثاني
لكونه سابقا حيث لا يخفى في هذا التعريف لعلم
اعتباره هنا ايضا ثم انه قد بين احكام عكس النقيض
على طريق القدماء اذ فيه غنية للطالب الذكي اذ يترك
ما اورده المتأخرون اذ تفصيل القول فيه وفيما
فيه سيعرف المجال هنا اي عكس النقيض
في المشهور بعينه كما ان السالبة الكلية تنعكس

في العكس المستوي كنفسها والجزئية لا تنعكس اصلا
كذلك الموجبة الكلية في عكس النقيض تنعكس كنفسها
والجزئية لا تنعكس اصلا لصدق قولنا بعض الحيوان
لا انسان وكذا كذب بعض الانسان لا حيوان و
كذلك بحث الجهة التسع من الموجبات الحينيتين
الوقتيين والمطلقتين والوجوديتين والممكنتين الخاصة
الدائمة لا تنعكس والسبع تنعكس على ما سبق في اصل
في عكس المستوي   وبالعكس اي حكم السوالب السبع هنا
حكم الموجبات في المستوي لا تنعكس الا الجزئية كذلك
الا ان لسبب جهتان لا تنعكس الا الجزئية لجواز ان يكون نقيض
المحمول في ذات لسبب اعم من الموضوع ولا يجوز سلب
نقيض الاخص عن عين الاعم كليا مثل لا شيء من اللاحيوان
وعن الانسان بلا حيوان ولا يصح لا شيء من الحيوان
بلا ان

بلا انسان لصدق بعض الحيوان بلا انسان كما
لا فرس وكذلك جهت الجهة الدائمتان و
العامتان والعرفيتان تنعكس حينية مطلقة والخاصتان
حينية مطلقة لا دائمة والوقتيتان والوجوديتان
والمطلقة العامة مطلقة عامة ولا عكس للممكنتين على
قياس الموجبات في المستوي   والبيان البيان
حينئذ كان المطالب المذكورة في عكس الموجبات كما يثبت
بالخلف فكذا هنا   والنقيض النقيض اي مادة التخلف
هنا هي مادة التخلف ثمة   وقد بين انعكاس الخاصتين
الى نفسه اما بيان انعكاس الخاصتين من السالبة
الجزئية في العكس المستوي الى العرفية الخاصة فهو لانه
ان لم يكن يصدق بعض ج ليس ب ما دام ج لا دائما
اي بعض ج ب بالفعل يصدق بعض ب ليس ج ما دام

ب لا دائما اي بعض ب ج بالفعل وذلك بدليل
الافتراض وهو ان يفرض ذات الموضوع الخ بعض
ج د فد ب بحكم اللادوام الاصل ود ج بالفعل لصدق
العنوان على الذات بالفعل على ما هو التحقيق فيصدق
بعض ب ج بالفعل وهو اللادوام العكس ثم نقول
وليس ج ما دام ب والا لكان د ج في بعض اوقات
كونه كونه ب فيكون د ب في بعض اوقات
كونه ج لان الوصفين اذا تقارنا في ذات ثبت
كل واحد منهما فيه ان آخر في الجملة وقد كان حكم الا
الاصل انه ليس ب ما دام ج هذا خلف فصدق
ان بعض ب الخ وليس ج ما دام ب وهو الجزء
الاول من العكس فثبت العكس بكلا جزئيه فافهم
ولنا بيان انعكاس في تشتمل من الموجبة الجزئية

في

في عكس النقيض اما العرفية الخاصة فهو ان يقال اذا
صدق بعض ج ب ما دام ج لا دائما اي بعض ج ليس
ب بالفعل يصدق بعض ما ليس ب ليس ج
ما دام ليس ب لا دائما اي ليس ب لا دائما بعض
بعض ما ليس ب ج بالفعل وذلك بالافتراض وهو ان ليس ج
يفرض ذات الموضوع الكلي بعض ج د فد ج بالفعل
على مذهب الشيخ وهو التحقيق و د ليس ب بالفعل
بحكم لا دوام الاصل فصدق بعض ما ليس ب ج وهو
بالفعل وهو منكر دوام لادوام العكس لان الا ي ب
الاثبات يلزمه نفي النفي ثم نقول وليس ج ما دام ليس
والا لكان ج في بعض اوقات كونه ليس ب في
في بعض اوقات كونه ج لكنه وقد كان حكم
الاصل انه ب ما دام ج هذا خلف فصدق ان بعض

ما ليس ب وهو وليس بج ما دام ليس ب وهو جزء
الاول من ... فحيث العكس بعد ما جزئية فحاصل
القياس قول اي مركب وهو اعم من المؤلف
اذ قد اعتبر في المؤلف اذ قد اعتبر في المؤلف المناسبة
بين اجزائه لانه ماخوذ من الالفة صرح بذلك
الشريف المحقق في حاشية الكشاف وح فذكر
المؤلف بعد القول من قبيل ذكر الخاص بعد العام
لو وهو شايع في التعريفات وفي اعتبار التاليف
كذا بعد التركيب اشارة الى اعتبار الجزء الصوري
في الجملة فالقول يشتمل المركبات التامة وغيرها
كلها وبقوله مؤلف من قضايا خرج ما ليس كذلك
كالمركبات الغير التامة والقضية الواحدة المستلزمة
لعكس وعكس نقيضها اما البسيطة فظاهر واما المركبة

فلان

فلان المتبادر من القضايا القضايا الصريحة و
الجزء الثاني من المركبة ليس كذلك او لان المتبادر
من القضايا ما يعد في عرفهم قضايا متعددة
يلزم منه لا خرج الاستقراء والتمثيل اذ لا يلزم منهما
شيء ثم يحصل منهما الظن بشيء لذاته خرج
ما يلزم منه قول آخر بواسطة مقدمة خارجة
كقياس المساواة نحو ا م ب و ب م ج فانه
يلزم من ذلك ان ا م ج لكن لا لذاته بل بواسطة
مقدمة خارجة هي ان مساوي المساوي مساو
وقياس المساواة مع هذه المقدمة الخارجية يرجع
الى قياسين وبدونهما ليس من الاقسام الموصل
بالذات فافهم وذلك القول اي الذي هو اللازم من
القياس يسمى نتيجة ومطلوبا فان كان

اى القول الاخر الذى هو نتيجة والمراد بمادة طرفه
المحكوم عليه والمحكوم والمراد بهيئة الترتيب الواقع بين
طرفيه سواء تحقق فى ضمن الايجاب او السلب
فانه قد يكون المذكور فى الاستثنائى نقيض النتيجة
كقولك ان كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس
بحيوان ينتج ان هذا ليس بانسان والمذكور
فى القياس هذا انسان وقد يكون المذكور فيه
عين النتيجة كقولك فى المثال المذكور لكن هذا
انسان ينتج ان هذا حيوان فاستثنائى
لاشتماله على كلمة الاستثناء اعنى لكن والا اى
وان لم يكن القول الاخر مذكورا فى القياس
بمادته وهيئته وذلك ان هو يكون مذكورا
بمادته لا بهيئته اذ لا يشترط وجود الهيئة بدون المادة
ولذا

ولذا لا يعقل قياس لا يشتمل على شىء من اجزاء
النتيجة المادية والصورية ومن هذا يعلم انه لو قال
قوله بمادته لكان اولى فاقترانى الاقتران
حدوده الحكم المطلوب فيه وهى الاصغر
والاكبر والاوسط حملى اى قياس الاقترانى
ينقسم الى قسمين حملى لانه ان كان مركبا من
من الحمليات الصرفة فحملى نحو العالم متغير وكل
متغير حادث فالعالم حادث والا فشرطى سواء كان
مركبا من الشرطيات الصرفة نحو كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا كا
فالعالم مضىء او مركبات من الحملية والشرطية نحو
كلما كان هذا انسانا كان حيوانا وكل حيوان
جسم ينتج كلما كان هذا انسانا كان جسما والمقسم

فلم يبحث هنا عن الاقتراني الحملي لكونه ابسط من
الشرطي من الحملي اى من الاقتراني الحملي
اصغر لكون الموضوع في الغالب اخص من
من المحمول واقل افراداً منه فيكون المحمول اكبر
واكثر افراداً والمتكرر اوسط لتوسطه بين الطرفين
وما فيه اى المقدمة التي فيها الاصغر وهذا بيان
الضمير نظراً الى اللفظ الموصول الصغرى لاشتمالها
على الاصغر الكبرى اى وما فيه الاكبر الكبرى لاشتمالها
على الاكبر فهو الشكل الاول يسمى اولاً
لان انتاجه بديهي وانتاج البواقي نظري يرجع
اليه فيكون الاسبق اقدم في العلم فالثاني لما
لاشتراكه مع الاول في اشرف المقدمتين اعني
الصغرى فالثالث لاشتراكه مع الاول في اخس

مطابق

المقدمتين اعني الكبرى فالرابع لكونه في
غاية البعد من الاول وفعليتهما ليتعدى الحكم
من الاوسط الى الاصغر وذلك لان الحكم
في الكبرى ايجاباً كان او سلباً انما هو على ما ثبت
له الاوسط بالفعل بناءً على مذهب الشيخ فلو لم
يحكم في الصغرى بان الاصغر ثبت له الاوسط
بالفعل لم يلزم تعدي الحكم من الاوسط الى الا
صغر لكنه الكبرى لبيلزم اندراج من الاصغر
في الاوسط فيلزم من الحكم على الاوسط ا
الحكم على الاصغر وذلك لان الاوسط محمول ايضا
على الاصغر ويجوز ان يكون المحمول اعم من الموضوع
فلو حكم في الكبرى على بعض الاوسط لاحتمل
ان يكون الاصغر كان منه في فو كلية ا

فيه مندرج في ذلك البعض فلا
يلزم من الحكم على ذلك البعض
الحكم على الاصغر صح

انسان حيوان وبعض الحيوان فرس لينتج
الموجبتان الكلية والجزئية والا فيه المغايرة
اى اثر هذه الشرائط ان ينتج الصغرى الموجبة الكلية
والموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية الـ
الموجبتين فعلى الاول يكون النتيجة موجبة كلية
والثاني موجبة جزئية وان ينتج الصغريان الموجبتان
مع السالبة الكلية الكبرى السالبتين الكلية و
والجزئية على ما سبق او احدى الكلية واحدى
الموجبتين اى تنتج الكلية والجزئية الحال السالبتين
اى تنتج الكلية والجزئية بالضرورة متعلق بقوله
لينتج والمقصود والاشارة اما ان انتاج هذا
الشكل للمحصورات الاربع بديهي بخلاف
انتاج سائر الاشكال لنتائجها كما سيجئ تفصيلها

قال

وفي الثاني اختلافهما اى يشترط في هذا الشكل
بحسب الكيف اختلاف المقدمتين فيه بالسلب والايجاب
وذلك لانه لو تألف هذا الشكل من الموجبتين
يحصل الاختلاف وهو ان يكون الصادق في
نتيجة القياس الايجاب تارة والسلب اخرى
فانه لو قلنا كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان
كان الحق الايجاب ولو قلنا الكبرى بقولنا كل فرس
حيوان كان الحق السلب وكذا الحال لو تألف من
السالبتين كقولنا لا شيء من الانسان بحجر
ولا شيء من الناطق بحجر والحق الايجاب ولو قلنا
لا شيء من الفرس بحجر كان الحق السلب والاختلاف
دليل عدم الانتاج فان النتيجة هي القول الاخر
الذي يلزم من المقدمتين فلو كان اللازم

من المقدمتين الموجبة لما كان الحق في بعض المواد
السالبة ولو كان اللازم منهما السالبة لما صدق
في بعض المواد الموجبة وكلية الكبرى اي يشترط
في الشكل الثالث بحسب الكم كلية الكبرى اذ عند
جزئيتها يحصل الاختلاف بقولنا كل انسان ناطق
وبعض الحيوان ليس بناطق والحق الايجاب و
لو قلنا بعض الحيوان ليس بناطق كان الحق السلب
مع دوام الصغرى اي يشترط في هذا الشكل بحسب
الجهة امران الاول احد الامرين اما ان يصدق
الصغرى دوام الصغرى ان يكون دائمة او ضرورية
واما ان يكون الكبرى من القضايا الست التي
تنعكس سالبتها الا من التي التي لا تنعكس سوالبها
والثاني احد الامرين وهو ان لا يستعمل في هذا الشكل

الا مع

الا مع الضرورية سواء كانت الضرورية صغرى
او كبرى او مع كبرى مشروطة وحاصله ان الممكنة عامة
او خاصة وان كانت كبرى كانت الصغرى
ضرورية لا غير ودليل الشرطين انه لولاهما
لزم الاختلاف والتفصيل لا يناسب هذا المختصر
ينتج الكليتان الضروب المنتجة في هذا الشكل ايضا
اربعة حاصلة من ضرب الكبرى الكلية الموجبة
في الصغريين الموجبتين اي الجزئية والكلية
وضرب الكبرى الكلية السالبة في الصغريين
الموجبتين فالضرب الاول هو المركب من الكليتين
والصغرى نحو لا شيء موجبة نحو كل ج ب ولا شيء — كلية ج
من ا ب والضرب الثاني نحو المركب من كليتين
والصغرى سالبة نحو لا شيء من ج ب وكل ا ب

والنتيجة ههنا سالبة كلية لانه لا شيء من ج ا لما
ان رأيته بقوله لينتج الكلية سالبة كلية
والضرب الثالث هو المركب من صغرى موجبة
جزئية سالبة وكبرى كلية موجبة نحو بعض
ج ليس ب وكل ا ب والنتيجة هنا سالبة جزئية
نحو بعض ج ليس ا وبيانه انه رأيته و المختلفات
في الكم ايضا لما انها مختلفات في الكيف بيان ذلك سبق
في الثاني سالبة جزئية بالخلف ينتج دليل
انتاج هذا الضرب لما نبين النتيجتين امورا
الاول الطف وهو ان يجعل نقيض النتيجة
لايجابه صغرى وكبرى القياس لكليتها كبرى
لينتج من الشكل الاول ما ينافيه الصغرى والثاني
الجارية في الضروب الاربع كلها الثلثة عكس الكبرى

ليرتد

ليرتد الى الشكل الاول لينتج المطلوب وذلك
انما يمكن في ضرب الاول والثالث لان
كبراهما سالبة كلية تنعكس كنفسها واما الثاني
فلا يمكن لان كبراهما موجبة كلية لا تنعكس الا موجبة
كلية لا تنعكس الا موجبة جزئية لا يصلح لكبروية
الشكل الاول مع ان صغراهما ايضا سالبة
لا يصلح لصغروية الشكل الاول والثالث
ان ينعكس الصغرى فيصير شكلا رابعا
ثم ينعكس الترتيب يعني يجعل عكس الصغرى
كبرى والكبرى صغرى فيصير شكلا اول لينتج
نتيجة ينعكس الى النتيجة المطلوبة وذلك انما يكون
فيما يكون عكس صغراه كلية ليصلح لكبروية الشكل
الاول وهذا انما هو في الضرب الثاني فان صغراه

سالبة كلية تنعكس كنفسها اي الاول والثالث
فصغريهما موجبة لا تنعكس الا جزئية واما الرابع
فصغراه سالبة جزئية لا تنعكس ولو فرض انعكاسها
لا يكون الا جزئية ايضا فغير [illegible] ايجاب الصغرى
وكليتها لان الحكم في الكبرى سواء كان ايجابا او سلبا
على ما هو اوسط بالفعل كما مر فلو لم يتحد الاصغر مع
الاوسط بالفعل بان لا يتحد لكن لا بالفعل
ويكون الصغرى موجبة ممكنة لم يتعد الحكم من الا
وسط بالفعل الى الاصغر مع كلية الكبرى ايجابا او
لو كانت المقدمتان جزئيتين جاز ان يكون البعض
من الاوسط المحكوم عليه بالاصغر غير البعض الاوسط
المحكوم عليه بالاكبر فلا يلزم تعدي الحكم من الاكبر
الى الاصغر الموجبتان الضروب المنتجة في

في الاول

في هذا الشكل بحسب الشرائط المذكورة ستة حاصلة
من ضم الصغرى الموجبة الكلية الى الكبريات الاربع
وضم الصغرى الموجبة الجزئية الى الكبريين الكليتين
الموجبة والسالبة هذه الضروب كلها مشتركة في انها
لا تنتج الا جزئية لكن ثلثة منها تنتج الايجاب اولها
المركب من موجبتين كليتين نحو كل ج ب وكل ج ا
فبعض ب ا وثانيها المركب من موجبة جزئية
صغرى وموجبة كلية كبرى والى هذين اشار
المصنف بقوله ينتج الموجبتان اي الصغرى مع الموجبة
الكلية اي الكبرى الثالث عكس الثاني
اي المركب من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية
كبرى والى هذا اشار المصنف بقوله او بالعكس فليس المراد
بالعكس عكس كل الضربين المذكورين اذ ليس

عكس الاول الاول وقد مثل واما الثاني فيجب
فلانها المركب من موجبة كلية وسالبة كلية والثانية
من موجبة جزئية وسالبة كلية والرابع الى الاول
ومع السالبة الكلية اي ينتج الموجبتان مع السالبة
الكلية والثالث من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية
كبرى كما قال الشيخ الكلية مع الجزئية اي الموجبة
الكلية مع السالبة الجزئية بالخلف في البعض سنبين
وانتاج هذه الضروب لهذه النتائج الا بالخلف وهو
ان يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل الكلية كبرى وصغرى
القياس لايجابها صغرى لينتج من الشكل الاول
ما ينافي الكبرى وهذا يجري في الضروب كلها واما عكس
الصغرى فليرجع الى الشكل الاول فذلك حيث
تكون الكبرى كلية كما في الضرب الاول والثاني والرابع

والخامس

والخامس واما عكس الكبرى فحيث يصير شكلا رابعا ثم يعكس
بعكس الترتيب ليرتد شكلا اولا وينتج نتيجة ثم يعكس
هذه النتيجة فانه المطلوب وذلك حيث يكون الكبرى
موجبة ليصلح عكس صغرى للشكل الاول ويكون الصغرى
كلية ليصلح كبرى له كما في الضرب الاول والثالث
والرابع وفي الرابع شرط انتاج الشكل الرابع
في الكم والكيف احد الامرين اما ايجاب المقدمتين
مع كلية الصغرى واما اختلاف المقدمتين
في الكيف مع كلية احديهما وذلك بانه لولا
احديهما وذلك بانه لولا احديهما لزم اما كون المقدمتين
سالبتين او موجبتين مع كون الصغرى جزئية
او جزئيتين مختلفتين في الكيف وعلى التقادير
الثلثة يحصل الاختلاف وهو دليل العقم

اما على الاول فلان الحق في قولنا لا شيء من الحما
بانسان ولا شيء من الناطق بحمار هو الايجاب
ولو قلنا لا شيء من الفرس بحمار كان الحق السلب
واما على الثاني فلانا اذا قلنا بعض الحيوان انسان
وكل ناطق حيوان كان الحق الايجاب ولو قلنا
كل فرس حيوان كان الحق السلب واما على الثالث
فلان الحق في قولنا بعض الحيوان انسان
وبعض الجسم ليس بحيوان كان الحق الايجاب
ولو قلنا بعض الحجر ليس بحيوان كان الحق السلب
ثم المص لم يتعرض لبيان شرائط الشكل الرابع
بحسب الجهة لقلته الا عند رد هذا الشكل لكمال
بعده عن الطبع ولم يتعرض ايضا لنتائج الاختلا
طات الحاصلة من الموجهات في الشكل
الاربعة

الاربعة لطول الكلام فيها تفصيلها موكول الى
مطولات هذا الفن لنتيج الضروب المنتجة
في هذا الشكل بحسب اعتبار الشرطين ان يكون
ثمانية حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية مع
الكبريات الاربع والصغرى الموجبة الجزئية
مع الكبرى السالبة الكلية وضم الصغريين الى
السالبتين الكلية الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية
وضم كليتها اي الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى
الموجبة الجزئية فالاولان من هذه الضروب وهما
المؤلف من موجبتين كليتين والمؤلف من موجبة
كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتجان موجبة جزئية
والبواقي المشتملة على السلب ينتج سالبة جزئية
في جميعها الا في ضرب واحد وهو المركب من المو

سالبة [illegible] كلية وكبرى موجبة كلية فانه ينتج سالبة
كلية وفي عبارة المص تسامح حيث توهم ان ما سوى
الاوليين من هذه الضروب ينتج سلب الجزئي
وليس كما عرفت ولو قدم لفظ موجبة على جزئية
لكان اوسلم والتفصيل هنا ان ضروب هذا الشكل
ثمانية الاول من موجبتين كليتين الثاني موجبة كلية صغرى
وموجبة جزئية كبرى ينتجان موجبة جزئية الثالث
من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبة
كلية الرابع عكس ذلك الخامس من صغرى موجبة
جزئية وكبرى سالبة كلية والسادس من سالبة
جزئية صغرى وموجبة كلية وكبرى السابع من موجبة
كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى الثامن من سالبة
كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى وهذه الضروب

الخمسة

الخمسة الباقية تنتج سالبة جزئية واحفظ هذا
التفصيل فانه نافع فيما سيجيء بالخلف وهو في
هذا الشكل ان يؤخذ نقيض النتيجة ويضم الى احد
المقدمتين لينتج ما ينعكس الى ما ينافي المقدمة الاخرى وذلك
انما يجري في الضرب الاول والثاني والثالث
والرابع والخامس دون البواقي وقال المص يجري بانه
في السادس وهو سهو او بعكس الترتيب
وذلك انما يجري حيث يكون الكبرى موجبة و
الصغرى كلية والنتيجة مع ذلك قابلة للانعكاس
كما في الاول والثاني والثالث والثامن الصـ
ان انعكست السالبة الجزئية كما اذا كانت الحالي
اخصتين دون البواقي عكس المقدمتين هو
فيرجع الى الشكل الاول ولا يجري الا حيث

يكون الصغرى موجبة والكبرى سالبة كلية لتنعكس
الكلية كما في الرابع والخامس لا غيره او بالعكس
والا لجرى الا حيث يكون المقدمتان مختلفتين
في الكيف والكبرى كلية والصغرى قابلة للانعكاس
كما في الثالث والرابع والخامس والسادس
الصغرى ان انعكست السالبة الجزئية لا غير
بعكس الكبرى والا لجرى الا حيث يكون
الصغرى موجبة والكبرى قابلة للانعكاس
ويكون الصغرى او عكس الكبرى كلية وهذا
الاخير لازم للاولين في هذا الشكل فقد بروذلك
كما في الاول والثاني والرابع والخامس والسادس
والسابع الصا ان انعكس السلب الجزئي دون الثاني
وضابطة الشرائط اي الامر الذي اذا راعيته في
الشكل



ما قياس افترنا جمع كان منتج وشتملا على
الشرائط التي بقيت جزئها انه لابد في انتاج القياس
من الامرين على سبيل منع الخلو اما من
من عموم موضوعية الاوسط اي قضية كلية موضوعها
الاوسط كالكبرى في الشكل الاول وكاحدى
المقدمتين في الثالث وكالصغرى في الضرب
الاول والثاني والثالث والرابع والسابع
والثامن من الشكل الرابع مع ملاقاته اي بان
يحمل الاوسط اي بالاصغر بالفعل كما في الصغرى
الشكل الاول واما بان يحمل الاصغر على الاوسط اي بانها
بالفعل كما في الصغرى الشكل الثالث وكما في الصغرى
الضرب الاول والثاني والرابع والسابع من الشكل
الرابع ففي الكلام اشارة استطرادية الى ما اشتراط